جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص : تدقيق محاسبي و مر اقبة التسيير

عنوان مذكرة :

مر اقبة تنفيذ الميز انية –دراسة حالة محاجر الغرب سيدي لخضر

إعداد الطالبتين :

- سداوي نعيمة
- فرحات وردة

إشراف الأستاذ:

- مقراد عبد الله

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	عن الجامعة
شهيدة عبد الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	مستغانم
مقراد عبد الله	أستاذ التعليم العالي	مقررا	مستغانم
لعرج ناير	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	مستغانم

السنة الجامعية : 2023-2024

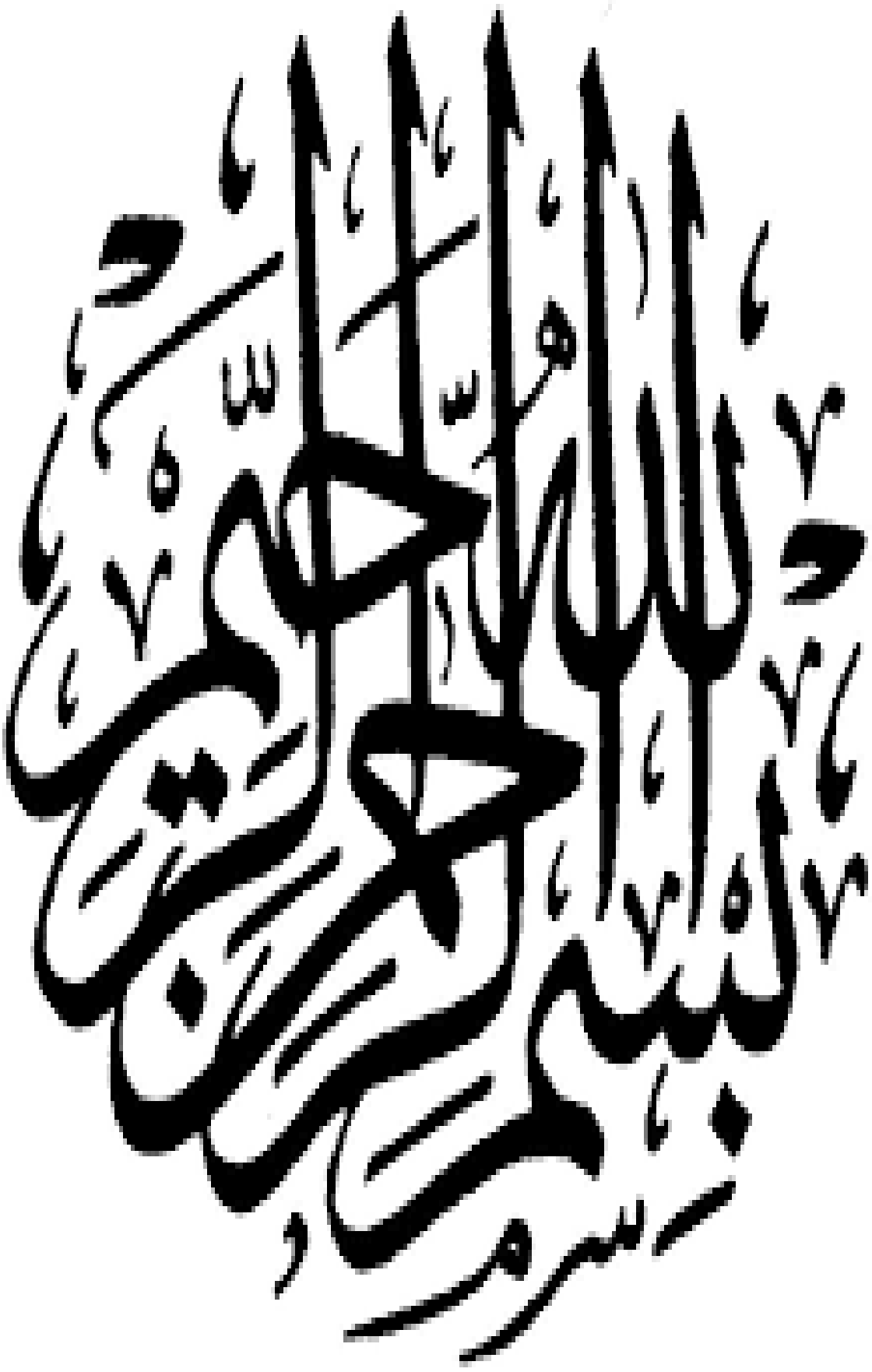

شكر و تقدير

نحمد الله و نشكره على توفيقه لنا في اعداد عملنا هذا و أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى أستاذي

"مقراد عبد الله " مشرفي على هذا العمل و الذي منحني ثقته و لم يبخل علينا بنصائح و توجيهاته القيمة

كما أشكر عمال المكتبة على مساعدتهم لنا

كما أشكر أستاذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي على مجهوداتهم الجبارة ، و أشكر عمال و موظفين مؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر – مستغانم على مساعدتهم في إنجاز هذا التقرير خاصة مدير المؤسسة

و أشكر كل من ساهم في مساعدتنا عن قريب أو بعيد حتى لو بصفة معنوية أو كلمة طيبة أو دعاء صالح

FREE PRINTABLE INVITATION - DREVIO.COM

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

اللؤلؤة التي تلألأت في فضاء الفضيلة و الإخلاص إلى رمز الحب و بلسم الشفاء إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى من حرمت نفسها و أعطتني إلى أحلى كلمة نطقتها شفتاي إليها أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى قرة عيني و مثلي الأعلى في الحياة إليك أبي العزيز عرفنا و تقديرا و عزا

إلى من شاركوني رحم أمي إلى ينابيع الحب و الإخلاص إلى أخي الوحيد و أخواتي الغاليات

أهديه إلى زملائي في فلسطين الذي منعتهم الحرب أن يكونوا في مكاني

إلى كل من كان عونا و سندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء و رفقاء السنين لأصحاب الشدائد و الأزمات إلى من أفاضني بمشاعره و نصائحه المخلصة إليكم عائلتي أهديكم هذا الإنجاز و ثمرة نجاح التي لا طالما تمنيه ها أنا اليوم أكملت و أتممت أول ثمراته بفضله سبحانه و تعالى الحمد لله على ما وهبني و أن يجعني مباركا و أن يعينني أينما كنت فمن قال أنا لها نالها فأنا و إن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا حبا و امتنانا على البدء و الختام و آخر دعواتهم أن ....

(الحمد لله رب العالمين)

سداوي نعيمة

إهداء

إلى كل من كلل العرق جبينه و من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبرو الإصرارإلى النورالذي أناردربي و سراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي و النفيس و استمديت منه قوتي و اعتزازي بذاتي

والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و سهلت لي الشدائد بدعائها إلى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقرعينها لرؤيتي في يوم كهذا أمي العزيزة

إلى ضلع الثابت و أماني أيامي إلى ما شددت بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى خيرة أيامي و صفوتها إلى قرة عيني إلى إخواني و أخواتي الغاليين

إلى كل من كان عونا و سندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد و الأزمات إلى من أفاضني بمشاعره و نصائحه المخلصة إليكم عائلتي أهديكم هذا الإنجازو ثمرة نجاح التي لا طالما تمنيه ها أنا اليوم أكملت و أتممت أول ثماراته بفضله سبحانه و تعالى الحمد لله على ما وهبني و أن يجعني مباركا و أن يعينني أينما كنت فمن قال أنا لها نالها فأنا و إن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا حبا و امتنانا على البدء و الختام و آخر دعواتهم أن ....

(الحمد لله رب العالمين)

فرحات

وردة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة عامة

إشكالية البحث: .....أ

فرضيات البحث : ..... ب

أهمية البحث : ..... ب

أهداف البحث :..... ب

منهج البحث :..... ب

أسباب اختيار البحث : ..... ب

صعوبة البحث : ..... ج

خطة البحث : ..... ج

الفصل الأول : عموميات حول الميزانية

المبحث الاول : الاطار العام للميزانية العامة.....5

المطلب الاول: ماهية الميزانية العامة 5

المطلب الثاني : مبادئ و أنواع الميزانية العامة.....11

المطلب الثالث : تحضير و اعتماد و تنفيذ الميزانية.....17

المبحث الثاني : الوضعية العامة للميزانية 21

المطلب الأول: توازن الميزانية 21

المطلب الثاني: وضعية عجز الميزانية العامة 23

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى عجز الميزانية العامة.....25

المبحث الثالث : تنفيذ و مراقبة الميزانية العامة 28

المطلب الأول: تحصيل الإيرادات وصرف النفقات 28

المطلب الثاني : الرقابة الإدارية.....31

المطلب الثالث: الرقابة التشريعية والمستقلة 32

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : دراسة ميدانية في مؤسسة محاجر الغرب - سيدي لخضر

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر.....40

المطلب الأول : نشأة المؤسسة: 40

المطلب الثاني : أهداف و تعريف المؤسسة.....41

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة :.....42

المبحث الثاني :التقييم المالي للمؤسسة محاجر الغرب – سيدي لخضر 45

المطلب الأول :عرض الميزانية المالية للمؤسسة:.....45

المطلب الثاني :إعداد الميزانية المختصرة:.....47

المطلب الثالث :دراسة الأصول والخصوم: 49

المبحث الثالث :دراسة الوضعية المالية لخزينة المؤسسة 50

المطلب الأول:دراسة الوضعية المالية للخزينة بواسطة المؤشرات المالية:.....50

المطلب الثاني:دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية: 53

المطلب الثالث :الحجم الأمثل لخزينة المؤسسة: 55

خاتمة عامة

ملاحق

قائمة المصادرو المراجع

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أنواع الميزانية العامة	13
02	عمليات التخطيط و الموازنة لأسلوب الميزانية الصفرية	16
03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	42
04	عناصر الأصول و الخصوم	53
05	مؤشرات مالية	57
06	تدفقات الخزينة	63

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية 2021-2022	50
02	الميزانية المالية خصوم 2021-2022	51
03	جانب الأصول و الخصوم المالية المختصرة 2021-2022	52
04	حساب مختلف أنواع نسب الدولة	53
05	نسب التمويل	53
06	حسابات النتائج	54
07	تدفقات الخزينة	56
08	مؤشرات قائمة تدفقات الخزينة	60

مقدمة

مقدمة

تعد الميزانية العامة للدولة أهم وثيقة إدارية ومالية لتنفيذ استراتيجياتها التنموية ونجاح سياساتها المالية المرتبطة بشكل مهم بازدهار المجتمع ورفاهيته، فلقد تطور مفهوم الدولة الحارسة في الفكر التقليدي قديما إلى مفهوم متعدد ومنوع ورئيسي من خلال التدخل في إرساء التوازن المالي بكافة أشكاله ، أو لتحقيق ذلك كان لزاما استخدام طرق وأساليب وطرق تمكن الدولة من تجسيد مخططاتها على أرض الواقع وأعقابها بآليات رقابية تدعم نظام الدولة القانونية الدستورية وتضفي طابع المصداقية والسير لاقتصاد قوي ذو كفاءة عالية.

فالحكومات مطالبة بتنفيذ برامجها بفعالية وسلامة من خلال جهاز رقابي قوي أثناء تنفيذ ميزانياتها المالية التي تمكن السلطات الأخرى في البلاد من التأكد من التزام السلطة التنفيذية ببرامجها المسطرة.

وتأتي الميزانية العامة كعلم من العلوم تتعامل به المؤسسة الاقتصادية من أجل تسيير المؤسسة بطريقة عقلانية وتحسين الخدمات وكما أن كل المؤسسات اليوم بحاجة ماسة إلى إعادة هندسة تمكنها من مواكبة التغييرات والتكيف مع المستجدات بالموضوعية العلمية المطلوبة وتجنب العجز المالي أو الفائض الزائد لضمان التوازن المالي والتخطيط الاقتصادي للشركة و من أجل تحقيق هذه الأهداف تستخدم المؤسسات العديد من الأدوات والتقنيات التي تساعد في ادارة الميزانية بطريقة أكثر فعالية ودقة ومراقبة الايرادات والنفقات وإعداد ميزانية دورية لتحليل ومراقبة الأرقام والتقارير المالية الخاصة بالشركة ومقارنتها بالميزانية المعتمدة والأهداف المالية المحددة مسبقا لتحقيق التوازن المالي وضمان استمرارية الشركة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تستخدم المؤسسات العديد من الأدوات والتقنيات التي تساعد في إدارة الميزانية بطريقة أكثر فعالية مثل تقسيم الأداء المالي ومراقبة الإيرادات والنفقات وإعداد الميزانية الدورية .

إشكالية البحث

وعليه تبقى الإشكالية المطروحة ضمن البحث هي :

-فيما تتمثل إجراءات مراقبة تنفيذ الميزانية في المؤسسة الاقتصادية ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالميزانية العامة ؟
- ما هي أهمية و أهداف الميزانية العامة ؟

فرضيات البحث

- ميزانية المؤسسة تعد أداة فعالة لتسيير مصالح و عملية تحضيرها و تنفيذها تتم في إطار الذي حدده القانون .
- يمر إعداد الميزانية بمراحل و إجراءات معينة تلتزم السلطة بتنفيذها .

أهمية البحث

يمكن أن تمكن أهمية البحث من خلال معرفة :

- ضمان استخدام الأموال بشكل فعال و في الأغراض المخصصة لها .
- تحديد النقاط الضعيفة في إدارة الميزانية و تطوير استراتيجيات لتحسين الأداء المالي للمؤسسة .
- وجود وظيفة المراقبة الداخلية في المؤسسات يساهم في مساعدة المديرين و المسؤولين في فحص و تقييم النشاطات التشغيلية و النظم الرقابية و منه ضمان صحة و دقة المعلومات المعتمدة في عملية المراقبة .

أهداف البحث

- يهدف هذا البحث إلى معرفة طبيعة المحاسبة التي تعتمد عليها المؤسسة العامة محاجر الغرب بسيدي لخضر في تسيير مصالحها و تحقيق نفقاتها .
- محاولة ابراز أهمية المراقبة الداخلية في المؤسسة باعتبارها أداة فعالة .
- تحليل و مراقبة الانفاق الحالي لضمان الامتثال للميزانية المعتمدة .

منهج البحث

تتطلب الدراسة و طبيعة البحث استخدام مناهج متعددة و تجاوبا مع طبيعة الموضوع ، فتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة حالة للوقوف على واقع التسيير للميزانية العامة في مؤسسة محاجر الغرب .

أسباب اختيار البحث

- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع التي تخدم المؤسسات الوطنية .
- ارتباط موضوع البحث مع مجال التخصص (المحاسبة و التدقيق)
- إثراء المعرفة الذاتية حول الموضوع ، نظرا في رغبتنا للتعرف على المحيط المني و العمل في المجال .

صعوبة البحث

صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة بالواقع ، بالخصوص في الجانب التطبيقي أي في الحصول على معلومات متعلقة بصرف النفقات و هذا العدم افشاء السراء و هوية المتعاملين .

خطة البحث

تبعا لأهداف هذه الدراسة و الإجابة عن الإشكالية و اختيار صحة فرضيات البحث ضمن تقسيم الدراسة لفصلين .

الفصل الأول : تناولنا فيه عموميات حول الميزانية العامة .

الفصل الثاني : تمحور حول دراسة حالة لإجراء تسيير الميزانية العامة للمؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر .

الفصل الأول :عموميات حول الميزانية

تمهيد

تعتبر الميزانية العامة من الوسائل العامة التي تتدخل بها الدولة في الحياة مقدمة الاقتصادية والمالية وكذا الاجتماعية، ذلك لأنها السبيل لتحقيق جملة من الاهداف المالية الاقتصادية، وأخر اجتماعية وحتى سياسية، وهذا ما أدى إلى تطور دورها الذي لم يعد منحصرا في تحقيق التوازن المالي وإنما امتد إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكن اعتبار الميزانية العامة مرآة عاكسة للحالة المالية والمسار الاقتصادي للدولة، وتؤدي الدور المنوط بها من خلال تحديد جملة ما يجب تغطيته من نفقات ، وما يجب تحقيقه من ايرادات، ويتم ذلك من خلال دورة الميزانية العامة. ومن أجل تأدية دورها بفعالية تزايد البحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تعد وتسير على أساسها حيث كان نتاج ذلك ظهور أشكال متعددة للميزانية العامة تختلف من حيث هيكلتها وتخطيطها وتتماشى مع الوعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المؤطر لعملية تسيير موارد الدولة وتوظيفها ، ولتقديم شرح أكثر تأنيا دراسة الفصل الأول في ثلاث مباحث هي كالتالي :

- **المبحث الأول: الاطار العام للميزانية العامة**
- **المبحث الثاني: دورة الميزانية العامة**
- **المبحث الثالث: الوضعية العامة للميزانية**

المبحث الأول : الاطار العام للميزانية العامة

تمثل الميزانية العامة صورة المالية الدولة في ظل تطور دورها وزيادة تدخلها الحياة الاقتصادية لذلك ازدادت أهميتها وأصبحت أداة مهمة لتحقيق الاهداف المعطرة من قبل الدولة، ومن أجل التعرف أكثر على الميزانية العامة يجب التعرف أكثر على الميزانية العامة يجب التعرف على حشياتها .

المطلب الاول: ماهية الميزانية العامة

تلجا الدولة لتسيير دورتها المالية إلى رسم برنامج مالي يعرف بالميزانية العامة وقبل الخوض في أساسيات هذا البرنامج يجب التطرق إلى نشأته مفهومه ،أهميته ، وأهدافه.

الفرع الأول : نشأة الميزانية العامة

إن فكرة الميزانية العامة لبيت ذكرة حدثة كما يعتقد معظم المفكرين المعاصرين، وإنما تعود الى عقود قديمة ، حيث أشار القرآن الكريم في سورة يوسف إلى أن النبي يوسف عليه السلام . وضع الميزانية العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصر في ذلك الوقت . قال الله تعالى : "**قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ وكذلك مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**" [1] غير أن الميزانية العامة إلى عرفت في تلك الحقبة الزمنية الماضية تشكل ما بسيط مقارنة بما هي عليه في الوقت الحاضر ، ويرى معظم المفكرين المعاصرين أن فكرة الميزانية العامة كمفهوم علي حديث ارتبط ارتباطا وثيقا بوجود الدولة الحديثية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات أي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ولذلك فإن أول ظهور للميزانية العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا . ثم انتقلت إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت فكرة الميزانية العامة والتطورات التي أدخلت عليها إلى باقي الدول الأخرى.[2]

الفرع الثاني: مفهوم الميزانية العامة

الميزانية العامة ليس لها تعبيرا موحدا و شاملا إلى اختلف التعاريف والمفاهيم التي تمثلها والسبب راجع الى اختلاف القوانين والتشريعات التي تحدثت عنها.

---

[1]- القرآن الكريم ، سورة يوسف ، ص235، الآية رقم : 55-56

[2] - محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، عمان ، 2008، ص 9

أولا :الميزانية العامة في مختلف تشريعات دول العالم

- عرفها التشريع الامريكي بأنها:" صك تشريعي تقدر فيه نفقات السنة التالية و وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم. واقتراح الجباية المبسوطة فيها".[1]
- يعرف التشريع الفرنسي الميزانية العامة على أنها : "القانون المالي السنوي الذي يقدم و يجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعباءها . "[2]
- أما الدليل المحاسبة الحكومية الصادر من الندوة الاقليمية لهيئة الامم المتحدة المنعقدة في بيروت في عام 1969 . فقد عرف الميزانية العامة كما يلي :" الموازنة العامة هي عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق والرقابة استعمال الأموال لتحقيق الأعراض المطلوبة بكفاءة فهي أساسا عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الادارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع و الاستخدام الأكثر فعالية للمواد المتاحة [3].
- التشريع الجزائري وحسب المادة السادسة من القانون 1784 ذكر بأن :"الميزانية العامة للدولة تتشكل من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. "[4]
- أما المادة الثالثة من القانون 21-90 فلميزانية العامة تتمثل في :"الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الايرادات و النفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس مال و ترخص بها[5]."

ثانيا: الميزانية العامة من وجهة نظر الباحثين في مختلف التخصصات

قدم الباحثون في مختلف التخصصات مفاهيم تعبر عن الميزانية العامة ولكن كل حسب تخصصه ، وكان نتاج ذلك التعرف على الميزانية العامة من جوانب عديدة تتمثل في:[6]

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان ، مقدمة في الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، د.س ،ن ، ص 104

[2] - أحمد الجبير ، المالية العامة و التشريع المالي ، الآفاق المشرقة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 240

[3] - حسن عبد الكريم و محمد خالد المهايمي ، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ و الرقابة ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 64، 2007، ص 96

[4] -القانون رقم : 84-17 ، المؤرخ في 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 18، الصادرة في 1984/07/10

[5] - القانون رقم : 90-21 المؤرخ في 21 أوت 1990 يتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 الصادرة في 1990/08/15

[6] - صبرية كردوي ، ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود و تمويل ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، دفعة 2013 -2014 ، ص 14

1- **المفهوم المحاسبي للميزانية العامة:** ينطر إلى الميزانية العامة على أنها أرقام حسابية تشمل الاعتمادات المخصصة والمتوقع انفاقها و الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة. ولذا تتعامل المحاسبية على هذا المفهوم بالتسجيل واظهار النتائج بما تتطلبه التقسيمات الواردة في الميزانية العامة .

2- **المفهوم الرقابي للميزانية العامة** : تعتبر الميزانية العامة الأداة الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال الالتزام بالاعتمادات المخصصة كما لصرفها للأنواع المحددة وضمن الفترة المخصصة لها للتحقق بأن الوحدات قد قامت بتحقيق الأهداف المطلوبة وهذا تؤكد عليه الميزانية التقليدية (موازنة الاعتمادات) ولا يهتم المفهوم الرقابي للميزانية بالتخطيط واعداد البرنامج .

3- **المفهوم السياسي للميزانية العامة :** يعكس البرلمان (السلطة التشريعية) فلسفته السياسية في إدارة الحكم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافه من خلال الميزانية العامة ، وإذ تعد الارقام من الوحدات وتتنافس مع السلطة المركزية وفق الضوابط والتعليمات المعدة سلفا و الموجهة لإعداد مشروع الميزانية في ضوء السياسة العامة التي يرغب بها الحزب الحاكم .

4- **المفهوم الاقتصادي للميزانية العامة:** أن تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز الاقتصاد القومي لرفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون عن طريق الميزانية العامة الى تيم بواسطتها كبح جماح التضخم أو الكساد الاقتصادي وهي وسيلة لدعم التخطيط على المستولى القوى .

5- **المفهوم القانوني للميزانية العامة:** يعتبر فقهاء القانون بأن الميزانية العامة للدولة هي قانون لأنها تمر بنفس الإجراءات التي يمر بها تشريع أي قانون و شمولها على أحكام قانونية تنظم مالية الدولة.

كما أن معظم الدساتير تتضمن أسس وقواعد اعداد الميزانية من الاعداد إلى التشريع إلى أن تصدر أرقامها بموجب قانون الميزانية السنوي [1].

ثالثا: بالاعتماد على ما ورد سابقا يمكن اعتماد تعريف شامل و جامع للميزانية العامة كالتالي :الميزانية العامة للدولة عبارة عن برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية و ينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات و الايرادات العامة لسنة القادمة وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.[2]

وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص الميزانية العامة :

[1] - صبرينة كردوي ، مرجع سابق ، ص 14

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ،ص 59

- الميزانية العامة تعتبر برنامج عمل مالي السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة وبالتالي يعكس دور هذه الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- برنامج يعبر عما تلتزم الحكومة بتحقيقه وتنفيذه خلال سنة قادمة.
- الميزانية تظل مجرد مشروعا حتى يتم اعتمادها من السلطة التشريعية وتصبح وثيقة معتمدة .
- الميزانية العامة تمثل الادارة الرئيسية للسياسة المالية .
- برنامج الميزانية العامة، ينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات و الإيرادات العامة مبنية على أسس وقواعد محددة
- الميزانية العامة تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية أي أهداف المجتمع الذي تنفذ فيه .

الفرع الثالث : أهمية الميزانية العامة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي، السياسة ، الاقتصادية و الاجتماعية وكذا المالية.

أولا من الناحية السياسية : شكل اعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث لم تعد وسيلة ضغط يشهدها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها في تظهر الحكومة اتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف :السياسية والاجتماعية.

ثانيا من الناحية الاقتصادية: الميزانية أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في لمفهوم التقليد ي ، بل لها آثار في كل من حجم الانتاج القومي وفى مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعة وقطاعاته ، وهي تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية. فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات و الإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد الى تحقيقها .[1]

ثالثا من الناحية المالية: تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الايرادات العامة من خلال السنة المالية كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكتشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة .[2]

رابعا من الناحية الاجتماعية: أن أهمية الميزانية العامة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق الرفاه الاجتماعي .[3]

[1] - محمد الصغير بعلي و أبو العلا يسرى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003، ص 89

[2] -عبد الله إبراهيم علي و أنور العجارمة ، المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة و النشر ، عمان ، 2009، ص 20

[3] - عبد الله إبراهيم علي و أنور العجارمة ، مرجع سابق ، ص 20

الفرع الرابع : أهداف الميزانية العامة

الميزانية العامة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية :

أولا : الأهداف التخطيطية : يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية :

- حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى .
- التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي .
- حصر احتياجات انفاق وحدات الجهاز الحكومي من خلال الفترة القادمة .
- التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع البرنامج الرامي للتنفيذ.

ثانيا : الأهداف الرقابية : لا تهدف الميزانية العامة على المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية عل عمليات التنفيذ من خلال:

- قياس الأداء الفعلي للبرنامج والانشطة الحكومية .
- متابعة البرامج والانشطة الحكومية.
- التحقق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والادارية .
- المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الانفاق الحكومي.

ثالثا: الأهداف السلوكية : الميزانية العامية تأثير على سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك من خلال:

- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.
- افتتاح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية ، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم . وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى .[1]

[1] - نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، دفعة 2011-2012 ، ص 43

المطلب الثاني : مبادئ و أنواع الميزانية العامة

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الميزانية أن تضع في اعتبارها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية و التي صارت من البديهيات في علم المالية العامة.

الفرع الأول: مبدأ سنوية الميزانية العامة

يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وايرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام، وقد يكون بداية السنة المالية في نفسها بداية السنة الميلادية (1 جانفي) في بعض الدول و دول أخرى اتخذت أول أفريل هو بداية السنة المالية كما هو الحال في الجماهرية الليبية ، و يرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة ، تتمثل فيما يلي:

- **الاعتبارات السياسية :** والتي تتمثل في أن مبدأ سنوية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها و الحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام.
- **الاعتبارات المالية:** فتتمثل في أن فترة السنة في الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تتضمن دقة تقرير إيرادات الدولة ونفقاتها .[1]

أولا : الأسباب التي تبنى عليها قاعدة السنوية : تتطرق إليها كما يلي :

- ضمان الدقة في وضع النقابات.
- فعالية التخطيط الاقتصادي .
- تخفيف العبء الإداري والاقتصادي الذي تعرضه عملية إعداد الميزانية .
- إيجاد تنسيق بين الميزانية العامة والحسابات العامة والخاصة الأخرى.[2]

ثانيا: الاستثناءات على مبدأ تسوية الميزانية العامة، نتطرق إليها كما يلي :

-الاعتمادات الدائمة: وهي الاعتمادات التي تفتح لأكثر من السنة ، وتسمى أيضا اعتمادات ثابتة.

- اختصار التعهد : وهي التي تختص لتنفيذ بعض البرامج الإنشائية طويلة الامد . والتي لا يمكن انجازها في سنة واحدة كبناء متحف ، تنشيد مستشفى ...- الموازنات لأقل من سنة: لذا يفرض البرلمان الحكومة بفتح اعتمادات شهرية على حساب الميزانية القادمة لحين التصديق .[3]

---

[1] - سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، دون نشر ، 2008 ، ط1، ص 336

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 73

[3] -أحمد الجبير ، مرجع سابق ، ص 255

- الاعتمادات المدورة من سنة إلى أخرى .

- الاعتمادات الإضافية : بعد اقرار الميزانية العامة قد تطلب الحكومة من البرلمان اعتمادات تكميلية أو طارئة فيقرها البرلمان، فهي في هذه الحالة استثنائية كباقي الحالات .[1]

الفرع الثاني : مبدأ وحدة الميزانية العامة

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية العامة أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يصل معرفة مركزها المالي ، و حتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة التصرفات المالية لكل دولة، ومطبقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية .

و يترتب على تطبيق مبدأ وحدة الميزانية العامة نتيجة هامة تتمثل في ،:"قاعدة عدم تخصص الإيرادات " و تستلزم هذه القاعدة بعدم تخصص ايراد معين لمواجهة مصروف معين ، بل تجمع كل الإيرادات في قائمة واحدة تقابلها قائمة تدرج بها كل النفقات .[2]

الفرع الثالث : مبدأ عمومية الميزانية العامة

يستلزم تحصيل الايرادات العامة للقيام ببعض النفقات كما أن كثيرا من وحدات القطاع العام .تتمتع بإيرادات ضخمة ولهذا توجد طريقتان لإدراج الايرادات والنفقات في الميزانية العامة:

- الطريقة الأولى: تسمى بطريقة الناتج الصافي، ومفادها اجراء مقاصة بين ايرادات كل وحدة ونفقاتها بحيث لا يظهر في الميزانية إلا نتيجة المقاصة، أيا صافى الايرادات والنفقات.
- الطريقة الثانية: تسمى بطريقة الميزانية الشاملة وتدرج في الميزانية كل نفقة ، وكل ايراد مهما كان مقداره، دون اجراء أي مقاصة بينهما ، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا و اتباعا، أي مبدا العمومية والشمول.

وعليه فمبدأ عمومية الميزانية يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الايرادات دون اي مقاصة بين الاثنين[3].

الفرع الرابع: مبدأ توازن الميزانية العامة

وفقا لمضمون هذا المبدأ: " فإن نفقات الدولة يتعين أن تتعادل تماما مع إيراداتها العادية خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان .[1]

[1] - أحمد جبير ، مرجع سابق ، ص 255

[2] - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 332

[3] - مرجع نفسه ، ص 347

- **أنواع الميزانيات العامة**

تعد الميزانية العامة العديد من الأنواع و الأشكال ، و الشكل الموالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (01) : أنواع الميزانية العامة

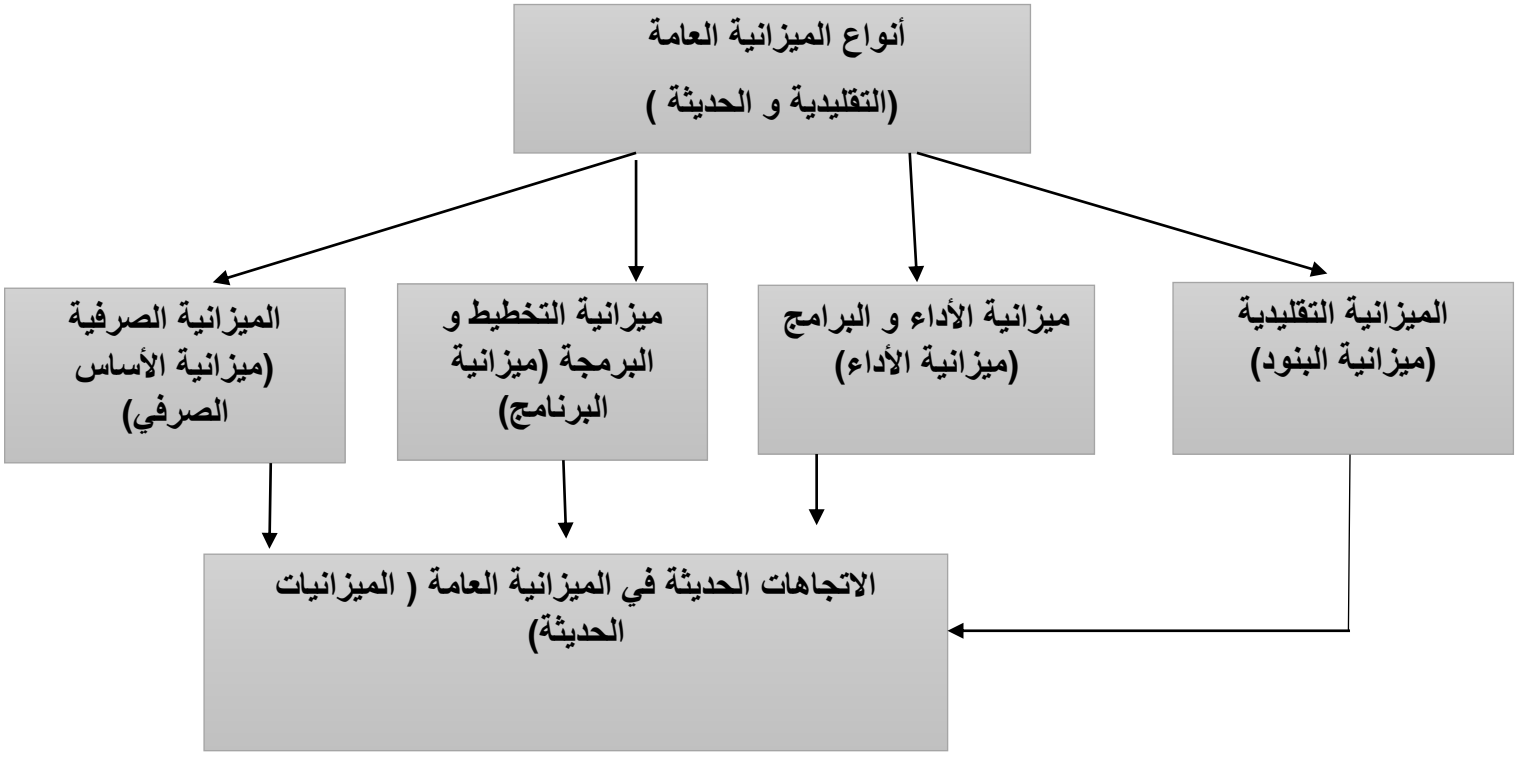

المصدر: فاطمة مفتاح ، تحديث النظام الميزاني في الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان الجزائر، دفعة 2010-2011 ، ص 31

الفرع الأول : الميزانية التقليدية

الميزانية التقليدية هي " الميزانية الى يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة و اللازمة لقيامها بالمرافق العامة التي تؤدي الحاجات العامة، وتحديد الايرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات ، بحيث يتاح من خلال هذه الميزانية للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة ، بامتلاك البرلمان حق اعتمادها سنويا كما أنه يقوم بممارسة دورها الرقابي على تحصيل الإيرادات العامة ، و التصرف من خلال مطابقة اتفاقها على الأوجه المحددة له ووفقا للمبالغ المعتمدة من قبله و الواردة في الميزانية .[2]

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص 141

[2] - فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ط1 ، ص 316

وهذا النوع من الميزانيات يمتاز بسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها مما يجعلها سهلة الفهم بالنسبة لغير المتخصصين[1] .

الفرع الثاني : ميزانية البرامج والأداء

إن ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية التوليدية (البنود) من خلال إظهار الميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الادرية ، وما تحصل عليها من سلع أو خدمات نتيجة هذا الاتفاق. بل أنها تربط ذلك بم يتفق من خلال هذا الاتفاق وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الاتفاق عليها في إطار الميزانية ، وبين المخرجات التي تتحقق من هذا الاتفاق، ولذلك يطلق على هذا النوع مصطلحات مماثلة ومقاربة منها : ميزانية البرامج أو ميزانية الإنجاز .[2]

ويتسم هذا النوع بالمجموعة من المفاهيم الأساسية نذكر منها : التخطيط ، البرامج، تحليل البدائل لتقييم أما فيما يخص خطوات تطبيق ميزانية البرامج والأداء . تكون كالتالي :

- تقييم عمليات الحكومة إلى برامج وأنشطة.
- تحديد مقاييس الأداء .
- اعداد تقارير الأداء .[3]

الفرع الثالث : ميزانية التخطيط والبرمجة

ميزانية التخطيط والبرمجة هي أداة التخطيط و وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاصلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف ، و تهدف إلى محاولة تبرير قدرات المخطط وتنظر الى البرامج و الأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الانتاج إلى منتجات نهائية، و هي الأهداف المطلوبة تحقيقها : ويتم ذلك عن الخطوات التالية:

- تحديد الاهداف المكلفة بها الوحدة الحكومية .
- البحث عن البرامج التي يمكن أن تحقق تلك الأهداف.
- تقييم كل برنامج عن طريق تحليل الكلفة مقابل المنفعة لتحديد المساهمة الممكنة لكل برنامج في تحقيق الهدف .
- اختيار أفضل بديل من البرامج .

[1] - جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة ، المفاهيم و القواعد و المراحل و الاتجاهات الحديثة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004 ، ط1 ، ص 178

[2] - مرجع نفسه ، ص 317

[3] - خالد شحاذة خطيب و أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 ، ط1 ، ص 355

- اعدد ميزانية رئيسية توحد البرامج المختارة حديثا مع البرامج القائمة حاليا.
- وضع الميزانية موضع التنفيذ .
- الرقابة والاشراف على تنفيذ وتوفير المعلومات المسترجعة عن نتائج التطبيق و جملة هذه الخطوات حققت ما قد يعرف بمزايا ميزانية البرمجة والتخطيط .[1]

الفرع الرابع : الميزانية الصفرية

يقوم أسلوب الميزانية الصفرية على أنه عند وضع تقديرات الميزانية لأي بند من بنود النفقات يجب أن تبدأ من نقطة الصفر . أي لا ينظر إلى الواقع المالي للعام السابق حتى أن كان هذا البند موجودا في السابق بل نضع تقديرات وفق الظروف المتوقعة في المستقبل أي أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، وذلك يتطلب اعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ لاستبعاد أو إضافة أي منحنى للعام الجديد، وهذا ما تضمنت الميزانية الصفرية من خلال أسلوب التخطيط والتنفيذ بين البدائل المتاحة التي تحقق الأهداف المخطط لها ، والشكل الموضح أدناه بين لنا عمليات التخطيط و الموازنة لأسلوب الموازنة الصفرية[2].

[1] - حسن عبد الكريم و محمد خالد المهايني ، مرجع سابق ، ص 110

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 164

الشكل رقم (02) : عمليات التخطيط و الموازنة لأسلوب الميزانية الصفرية

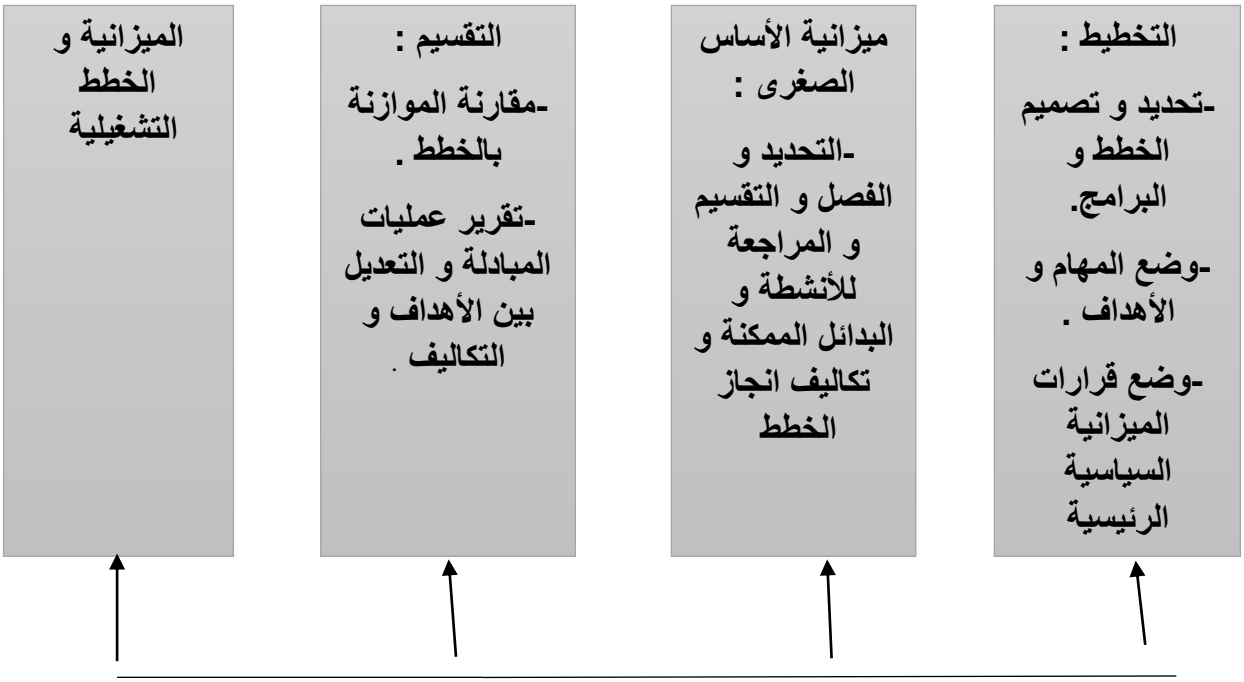

عمليات مراجعة مستمدة بين الخطط و الميزانية لتعديل أي منها لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة

المصدر : حسن عبد الكريم و محمد خالد المهاني : مرجع سبق ذكره ، ص 114

من خلال انتفاض لأنواع الميزانية العامة يمكن القول أن الاستحداث الحاصل كل مرة على مستواها لا يعني اضفاء دور جديد لها ولكنه يعتبر تطوير في جانب النفقات لمحاولة التغلب على الثغرات التي تظهر كل مرة و تؤدي إلى صرف مبالغ الدولة عنها.

المطلب الثالث : تحضير واعتماد وتنفيذ الميزانية

تمر الميزانية العامة بمراحل عديدة تكون في مجملها دورة الميزانية وتجمع في أربعة مراحل كبرى هي مرحلة التحضير و الاعداد مرحلة المناقشة والمصادقة البرلمانية ، مرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة.

يقصد بهذه المرحلة ترجمة تكاليف دور الدولة والوصول لأهداف المجتمع إلى مبالغ نقدية ويتم ذلك مع أساس التقدير ، فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد ، حتى لا تتفاجئ الحكومة خلال مرحلة التنفيذ بغير ما توقعت فينتج عن ذلك آثار سلبية ، كان يمكن تجنبها في مرحلة الاعداد.[1]

أولا : السلطة التي تتولى تحضير الميزانية العامة : يقتدي السلطة التنفيذية الدور الأساسي في إعداد الميزانية العامة وذلك لعدة مبررات نذكر منها :

- الحكومة هي المختصة بتنفيذ الميزانية مما يقتضى ضرورة اختصاصها بإعدادها لتجنب احتمالات التباين في طرق الاعداد وأساليب التنفيذ.
- هي المسؤولة عن نبر المرافق العامة مما يجعلها أقدر على تقدير حجم احتياجات هذه المرافق .
- تحضير مشروع القانون المالي (لمشروع الميزانية) مهمة صعبة تتطلب عدة بيانات و دراسات دقيقة وإمكانيات ثرية ومادية لا يمكن أن تتوفر إلا لدى السلطة التنفيذية .
- الميزانية في الحقيقة هي سياسة الدولة معبرا عنه بالأرقام وبالتالي فالسلطة التنفيذية عندما تتقدم للبرلمان بمشروع الميزانية إنما تطرح نفسها للثقة و إن إقرار الميزانية هو في الحقيقة منح الحكومة ثقة البرلمان.[2]

ثانيا : الاجراءات الفنية لإعداد الميزانية : إن معظم العمليات في مختلف الدول تتشابه فيما يخص خطوات إعداد وتحضير الميزانية العمليات سلسلة من الخطوات لإعداد الميزانية العامة للدولة كما يلي :

- تقوم وزارة المالية بإصدار تعميم خاص إلى جميع الجهات الحكومية لتخبرها فيه بقرب انتهاء السنة المالية، وببدء الفترة الز منية التي يجب أن تعد مشروعات الميزانية خلالها .
- تقوم الوزارات بتزويد وحداتها بالنماذج المقدمة من وزارة المالية ومتطلباتها بتقديم توقعاتها عن نشاطاتها للسنة المالية القادمة ، ومحاولة وضع المشروع النهائي للميزانية خلالها .[3]
- تقوم الوزارات بتزويد وحداتها بالنماذج المقدمة من وزارة المالية و متطلباتها بتقديم توقعاتها عن نشاطاتها للسنة المالية القادمة ، و محاولة وضع المشروع النهائي للميزانية ، و تقديمها إلى وزارة المالية .

[1] - جمال لعمارة ، مرجع سابق ، ص 110

[2] - أحمد الجبير ، مرجع سابق ، ص 267-268

[3] - صبرينة كردوي ، مرجع سابق ، ص 126-127

- تسلم وزارة المالية مقترحات الجهات الحكومية ثم تبدأ بالمناقشة مع الجهات صاحبة العلاقة و ذلك بهدف تعديل هذه المقترحات و الوصول إلى مواقف نهائية ، ثم رفع دراسة المشروع من قبل وزير المالية إلى مجلس الوزراء .
- يسلم مجلس الوزراء أو السلطة التنفيذية مشروع الميزانية ثم يبدأ بدراسته ومناقشة بعناية مع وزير المالية، واجراء آية تعديلات يراها مناسبة ، ومن ثم يتم وضع الميزانية في صورتها شبه النهائية، حيث يتم رفع المشروع العام للميزانية إلى السلطة السياسية العليا (السلطة التشريعية) للمناقشة النهائية والمصادقة عليها.

ثالثا: تقدير الإيرادات والنفقات : لما كانت الميزانية بطبعتها تقديرا للمبالغ التي ينتظر إرفاقها والتي تتوقع تحصيلها خلال السنة المالية المقبلة، فإن طرق التقدير وأساليبه يعد من أهم خصائص مرحلة التحضير والإعداد وأدق متطلباتها، ويمكن تقدير النفقات والإيرادات في الميزانية طبقا لعدة طرق :

1- **تقدير النفقات :** تقدير النفقات في المعتاد لا يثير صعوبات فنية كثيرة ولا يتطلب إلا أن يكون صادقا . إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة .[1]
2- **تقدير الإيرادات :** تثير تقدير الإيرادات العامة صعوبة فنية إذ أنه يرتبط أساسا بالتوقع بالظروف والمتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد القومي من أجل تحديد المصادر الإيرادات المختلفة، وخاصة الضرائب في السنة المالية المقبلة. وهناك عدة طرق لتقدير الإيرادات العامة وهي كما يلي:

- طريقة التقدير المباشر.

- طريقة المتوسطات.

- طريقة الزيادة أو النقص النسبي[2].

- **اعتماد الميزانية العامة**

يقصد باعتماد الميزانية العامة إقرارها أو إجازتها أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة ، وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم ، السلطة المختصة باعتماد الميزانية العامة .[3]

[1] - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 218

[2] - زينب كريم داودي ، دور الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة ، دار الصفاء النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013، ص 137-140

[3] - مؤيد عبد الرحمن الدوري و طاهر موسى الحناوي ، إدارة الموازنات العامة ، دار زهران ، عمان ، 2000 ، ص 32-33

وتتم هذه المرحلة في اعتماد الميزانية العامة من خلال ثلاث مراحل هي :

- **مرحلة المناقشة العامة :** يعرض مشروع الميزانية العامة في البرلمان وهذه المناقشة تنصب غالبا على كليات الميزانية العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس .
- **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة :** تقوم لجنة متخصصة متفرعة عن المجلس النيابي (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج البرلمان. وتقوم اللجنة بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.
- **مرحلة المناقشة النهائية :** حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة ، ثم يصير التصويت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن[1].

- **مرحلة تنفيد الميزانية**

هي المرحلة الأساسية التي تخصص تحويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلا ، بما يقود إلى تحقيقها ما يترتب عليها من آثار ونتائج تتحقق عن طريقها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وينفذ هذا التحويل من طرف السلطة التنفيذية التي تمثلها الجهات والدوائر الحكومية والهيئات العامة وتتضمن ضمن عملتين هما .[2]

أولا : عملية تحصيل الإيرادات العامة : هذه الايرادات هي إيرادات تقديرية وبالتالي من الممكن أن يكون تحصيلها تقدر يزيد أو يقل مع ما تم تقديره وحسب طبيعة الطروف والأوضاع والعوامل التي تؤثر في ذلك. وهناك حالتين هما :

- يمكن تحصيل الإيرادات لأعلى قدر من الجدية ولكن دون التعسف من استخدام السلطة.
- وجوب عدم التراخي أو التقاعس أو التقصير في عملية تحصيل الإيرادات التقديرية، ومن يفعل ذلك فسيكون عرضة للمسائلة القانونية[3].

ويتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين هما:

عملية إدارية : عملية التحقيق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره و تتولاها موظفون و إداريون.

عملية حسابية : حماية وتحصيل المبلغ المتحققة أي تستلم مبالغ الإيرادات، وتقوم بها عادة المحاسبون .

[1] - أبو منصف ، مدخل للتنظيم الإداري و المالية العامة ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2005 ، ص 90

[2] - فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 305-306

[3] - مرجع نفسه ، ص 277

ثانيا : عملية صرف النفقات العامة : إن إجازة البرلمان لاعتماد النفقات لا يعني التزام الحكومة بإنفاق كافة مبالغ هذه الاعتمادات ، ولكنه يعني الترخيص لها بأن تنفق في حدود هذه المبالغ على الوجوه المعتمدة من أجلها وعدم تجاوز هذه الحدود قبل موافقة البرلمان .ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة، والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم ، فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال على الشكل التالي

1- **الارتباط بالنفقة :** وينشأ الارتباط بالنفقة العامة نتيجة لقيام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية باتخاذ أي قرار للقيام بأي عمل يترتب عليه التزاما أو دنيا على الدولة.[1]

2-تحديد النفقة : خلال هذه المرحلة يتم إصدار مجموعة من القرارات داخل مختلف الوحدات الحكومية يتم مقتضاها تحديد للمبالغ المستحقة للدائنين والتي يسبق إتمام عملية إجراءات ربط النفقة عليها.

3- الأمر بالصرف : وهو الأمر الموجه إلى أمين الصندوق في الدوائر والهيئات الحكومية يدفع مبلغ من المال لشخص طبيعي أو اعتباري بعينه، ويصدر أمر الصرف هذا من جهة رسمية مفوضة بذلك(الوزير أول من ينوب عنه قانونا).

4- عملية صرف النفقة : ويقصد بها عملية الدفع الفعلي للمبالغ الصادر بها أمر دفع أو أوذونات صرف أو حوالات صرف وذلك إلى دائني الحكومة بمختلف وحداتها ، ويكون الدفع إما في صورة حوالة أوشيك مسحوب على المصرف المركزي، يتولى عملية ما لدفع الفعلي موظفون تابعون لوزارة المالية، موجودون في إدارة الحسابات بمختلف المصالح والوحدات الحكومية .[2]

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص 177

[2] - أحمد جبير ، مرجع سابق ، ص 280

المبحث الثاني : الوضعية العامة للميزانية

للميزانية العامة أهمية جد بالغة في تسيير الشؤون المالية للدولة، والحفاظ على استقرارها المالي والاقتصادي وذلك عبر المحطات التاريخية التالية: التقليدية الكينزية ، الحديثة .

المطلب الأول: توازن الميزانية

الفرع الأول: تطور مفهوم توازن الميزانية

لقد تطور مفهوم توازن الميزانية العامة من توازن كمي بين الايرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي، فالتوازن المالي للميزانية العامة يعنى إلى إقامة توازن بين الأصول والخصوم وتحسين النفقات في جانب الخصوم و الإيرادات في جانب الأصول. ويفترض في هذا التوازن لا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد بل يجب أن يكون فاعلا و مؤثرا ومتدخلا و منفعلا لتطور واقعها بشكل ايجابي . لذا التوازن المالي بصفة عامة هو ما تحدثه المصادر الايجابية في الميزانية الدولية من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها المالية (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني، أي ما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي(الحسابي) إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الاقتصادي العام.

و بمعنى آخر يمكن القول أن توازن النفقات مع الايرادات في فترة الميزانية يجب الاخذ فيه بعين الاعتبار التوازن الكمي و الكيفي للجانبين السلبي و الإيجابي في ميزانية الدولة وبدخل عموما في الجانب الايجابي إرادات الدولة الاقتصادية وجميلة الضرائب المفروضة ، أما في الجانب السلبي فالدين العام بكافة صورة وجميع الالتزامات التي تحملها الدولة. ويمكن تفسير ذلك بما هو معلوم من أن عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في انتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية ، وذلك عن طريق استخدام الدخل فيتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة.

فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض والاصدار النقدي في استثمارات ذات طابع انتاجي تستطيع عوائدها من أرباح وسلع وخدمات وفاء الخدمة هذا الدين وخدمته[1].

أما التوازن الاقتصادي للميزانية العامة يفترض أن تكون منفعته اتفاق الايرادات العامة لا نقل عن منفعة بقائها لدى القطاع الخاص ، و هكذا فالتوازن الاقتصادي للمالية العامة يتحقق عندما تكون زيادة الدخل الوطني أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال . أما إذا انخفض الدخل الوطني من حيث

[1] - نور محمد لمين ، مرجع سابق ، ص 27-29

النتيجة ذلك فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى في حين تظهر زيادة الدخل الوطني من حيث النتيجة سياسية مالية سالبة تتجلى في عدم الوصول إلى مرحلة الضغط الصربي.

أما التوازن الاجتماعي للميزانية العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود. وكذا رفع مستواها المعيشي، وتخفيض حدة التفاوت الطبقي من فئات المجتمع المختلفة، فالدولة تقطع أموال وتعب توزيعها فيما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة الطبقة الفقيرة وتخفيض فحش الطبقة الفنية .

وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الميزانية من خلال التوازن المالي. فأي زيادة في الجانب السلبي من الذات المالية للدولة يجب أن تتمخض عنه زيادة في الجانب الايجابي تكون مساوية لها على الأقل .

الفرع الثاني: توازن الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي

ان توازن الميزانية في الفكر التقليد ي يعني توازن الايرادات العامة مع النفقات العامة، أما التوازن في الفكر الحديث فتوجب تحقيق التوازن الاقتصادي بدل التوازن المالي .

أولا : توازن الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي التقليدي: إن توازن الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي التقليدي كان شرطا أساسيا لا يجب الابتعاد عنه ، لأن في نظرهم اللجوء إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد إلى التضخم . وفي ذلك يقول "آدم سميث ": الموازنة الجيدة هي الموازنة المتوازنة.

ولقد بين التقليديون أفكارهم على حيادية الحكومة حيث أن دورها كان يقتصر على تحصيل الإيرادات لتغطية النفقات و التوازن الاقتصادي قائم ، طالما أن الطلب الكلي يعادل العرض الكلى . أما عدم التوازن فيكون جزئيا وسرعان ما يزول شرط على أن تكون الحرية سائدة كما ان حالة العجز و الفائض تشكلان خطر على الميزانية.

إن تخصص الموارد العامة في ظل الفكر الكلاسيكي ينطوي على الوظائف الأساسية للحفاظ على النظام العام لتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة لقيام الوحدات الاقتصادية الصغيرة بدفع عملية توازن الاقتصادي .[1]

[1] - نور محمد لمين ، مرجع سابق ، ص 29

ثانيا: توازن الميزانية العامة في الفكر الحديث : تعتبر الأزمة العالمية للكساء لسنة 1979 . هي الفاصل للخروج من الفكر التقليدي إلى الحديث، والسماح للحكومة بالتدخل في الحياة الاقتصادية .والتي قامت على أساسها النظرية الكينزية التي قامت على جملة من القروض أهمها : إقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي للدولة من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة ، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الانفاق العام باعتباره المضخة التي تنشط الاقتصاد الوطني، ولم يعد هدف الحكومة تحقيق التوازن الاقتصادي حتى وأن استلزم الابتعاد عن مبدأ توازن الميزانية ، ولقد أولى الفكر الحديث الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي ، حيث وجد أن هذا التوازن يحدث أحيانا على حساب العجز في الميزانية وهذا ما دفع إلى الأخذ بنظرية العجز المنظم الذي يكون في بعض الحالات وسيلة الانماء الاقتصادي وحل الأزمات يشرط أن يستخدم بطريقة سليمة وملائمة.

ويعتبر الفكر الحديث الميزانية العامة مرتبطة بالحياة الاقتصادية ، عكس الفكرة التقليدية القائلة : " أن ميزانية الدولة لا دخل لها في الحياة الاقتصادية وأن تأثيرها محايد ".[1]

المطلب الثاني: وضعية عجز الميزانية العامة

تعتبر حالة عجز الميزانية العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة سواء الدول النامية وحتى المقدمة.

الفرع الأول ، مفهوم عجز الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي

يعد عجز الميزانية من أهم القصايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية منذ القدم، وفيما يلي عرض لأهم وجهات النظر المعبرة عن حجز الميزانية.

أولا : عجز الميزانية العامة في الفكر التقليدي : لشرح عن الميزانية في الفكر التقليدي يجب التطرق إلى رأي الكلاسيك ثم الكينزيين إليه .

1- عجز الميزانية العامة في الفكر الكلاسيكي : تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة. وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي حياد السياسة المالية ، مبدأ توازن الميزانية العامة للدولة ، و عدم اللجوء إلى عجز الميزانية العامة، ويرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي على العديد من الحجج منها :[2]

[1] - محمد لمين ، مرجع سابق ، ص 30

[2] - سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص 144

- إن اقتراض الحكومة يؤدي الى عدم القدرة على تمويل الميزانية العامة مستقبلا حيث تنتقل أعباء خدمة الدين سداد أصل القرض للميزانية العامة في السنوات المقبلة.
- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الاتفاق الحكومي. وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شانها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب .
- إن وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود بالتالي سوف تنخفض قيمتها بالتالي زيادة الأسعار ، مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني واعتماد الميزانية .

2- **عجز الميزانية العامة في الفكر الكينزي :** رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك وأشار إلى عدم وجود نظام أو أولية تستند إلى اليد الخفية التي يؤمن بها الكلاسيك كما أقر بواقعية البطالة الاجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل وأن الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي فترضها الكلاسيك وأرجع ذلك نمو نقابات العمال ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل و ايجاد التوازن للدخل الوطني من خلال الباسات المالية والسياسية النقدية ، فقد نادى كينز بتدخل الدولة الإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الميزانية العامة وذلك من خلال استعادة هذا التوازن ، وبهذا فإن كينز قد أباح عدم الالتزام بمبدأ توازن الميزانية العامة، وأن عجز الميزانية يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى تحقيق مستوى معين من التشغيل والانتاج عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض .

يتعرض الاقتصاد للبطالة التي يمكن القضاء عليها وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز (عجز الميزانية). من خلال زيادة الانفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار و أيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب و تخفيض الانفاق العام بالمقدار الذي يتطلب تحقيق الاستقرار .[1]

وعليه يمكن القول أن الفكر الكينزي يؤمن بفعالية الميزانية العامة وعدم حياد السياسة المالية، و بإمكانية إحداث عجز الميزانية العامة أي عدم توازن فيها في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني .[2]

[1] - مسعود درواسي ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر : 1990-2004 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، الجزائر ، دفعة 2005-2006، ص 146

[2] - صبرينة كردوي ، مرجع سابق ، ص 170

ثانيا : عجز الميزانية في الفكر الحديث : على انقاذ الفكر الكينزي قام المفكر الحديث ، و الذي كان معارضا للمبادئ التي جاء بها كينز بخصوص العجز في الميزانية العامة ومؤيد لما كان عليه الفكر التقليدي ، ومن أهم الفروض التي قام عليها كالآتي : الاقتصاد الحر مستقر نوعا ما حول مستوط العمالة الكاملة وأن تقلبات النشاط الاقتصادي تعود إلى ادارة وتدخل الحكومة في المجال النقدي ، وأن القطاع الخاص يتسم أساسا بالاستقرار لو ترك دون تدخل من الحكومة[1].

الفرع الثاني : مفهوم عجز الميزانية العامة

هناك العديد من التعريفات التي تشرح لنا في مضمونها عجز الميزانية العامة نذكر منها .

عجز الميزانية العامة : هو عبارة عن رصيد موازي سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها .

عجز الميزانية العامة : نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم من بين تيارات الموارد وتيارات الانتاج ، الأمر الذي يؤدي الى الاقتراض بهدف تمويل الانفاق العام. ويؤدي ذلك إلى زيادة الخلل الهيكلي من جديد.

عجز الميزانية العامة : هو الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الايرادات العامة .و هو سمة تكاد تكون في معظم سواء المتقدمة أو النامية ، وقد يكون هذا العجز نتيجة ادارة عمومية تهدف إلى زيادة الانفاق العام وتخفيض الايرادات العامة ، وقد يكون غير مقصود ناتج عن قصور الدولة في توصيلها للإيرادات أو زيادة النفقات العامة وما كان مقررا[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى عجز الميزانية العامة

يحدث العجز نتيجة عدة عوامل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما كما يلي :

الفرع الاول : عوامل مؤدية إلى زيادة النفقات العامة

وتضم هذه المجموعة عدة عوامل يتعلق ب :

الجوانب الاقتصادية : من أهم السلوكات الاقتصادية الداعية إلى زيادة النفقات العامة ، زيادة الدخل القومي وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وكذلك تصاعد موجة التنافس الدولي[3].

[1] - صبرينة كردوي ، مرجع سابق ، ص 170

[2] - عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية المالية ، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ط1، ص 203

[3] -محمد بن عزة ، ترشيد الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، دفعة 2009-2010، ص 43-46

الجوانب الاجتماعية : ومع تطور دور الدولة الذي تعدى إلى ضمان التوازن الاجتماعي وإقامة العدالة الاجتماعية. كذلك تقديم مختلف الخدمات التعليمية والصحية والسكنية.

الجوانب السياسية : لا يمكن حصر الأسباب السياسية المؤدية إلى زيادة النفقات العامة فهي تختلف من دولة إلى أخرى . ولكن يمكن ذكر بعضها كما يلي :

- تنمي الوعي السياسي من خلال زيادة عدة الأحزاب رغبة في تلبية رغبات الشعوب في المجالس السياسية والدعوة للمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي.
- زيادة العمل الدبلوماسي: نطرا لتطور العلاقات الدولية ذات المصالح الاقتصادية والسياسية والرغبة في توسيع الدور الدولي إلى جانب انفتاح الدولة على الخارج على هذا أدى تنامي النفقات العامة .
- التعاون والتضامن الدولي: يسبب توطد العلاقات السياسية والدولية التي كانت وراء ضرورة التعاون و التضامن بين الدول في حال الكوارث والأزمات من خلال تقديم الاعانات و المساعدات .

الجوانب العسكرية : يعد النمو هذا النوع من الانفاق ظاهرة عالمية ، في ظل الحروب و عدم الاستقرار الذي يشهده العالم إلى جانب تصاعد موجهات التوترات زاد التهافت مع اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان.

الفرع الثاني: عوامل مؤدية إلى تناقص الإيرادات العامة

وتضم هذه المجموعة عدة سلوكيات أهمها :

- اختلال الجهد المالي ضعف الجهد الضريبي : أي ضعف الحصيلة الضريبية و التي تتعلق بمستوى الدخل القومي وتوزيعه، وطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم ، ودرجة اتساع الهوة بين الشرائح الاجتماعية ، كما تتوقف على الأهداف الآتية والمستقبلية للسياسات الاقتصادية والمالية للدولة.
- الاختلال في الهيكل الضريبي : حيث يلاحظ على الدول النامية ارتفاع نسبة الضرائب على الانتاج والاستهلاك والانفاق والتجارة الخارجية وبالأخص الضرائب على الواردات وذلك لسهولة الحصول عليها و عدم تنوع القاعدة الانتاجية
- جمود النظام الضريبي : وذلك من خلال عدم تطويره و اتقانه بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في أضعاف والتقليل من أهم موارد الدولة (الضرائب)[1].

[1] - محمد بن عزة ، مرجع سابق ، ص 46

- ضعف الجهاز الإداري : أي عدم كفاءته وفعاليته في جمع المعلومات والبيانات الاحصائية الأمر الذي ينتج عنه تهرب ضريبي . علاوة على الفساد وانتشار ظاهرة الرشوة ، وهي مسائل تؤدي في مجملها إلى إعاقة مشاريع الاصلاح الضريبي.
- ظاهرة المستحقات متأخرة الدفع للدولة التي تؤثر بشكل خطير في أضعاف وتدهور المورد العامة للدولة، وتبرز أمامنا على وجه الخصوص مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة ومشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع على بعض الخدمات التي تؤديها الدولة للمواطنين مثل :ايصالات الهاتف ، المياه و الكهرباء .

المبحث الثالث : تنفيذ و مراقبة الميزانية العامة

تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية العامة للدولة، وهي أهم المراحل وأكثرها خطورة ، المرحلة الأخيرة من مراحل الميزانية، ويقصد بها وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ، وتختص بها السلطة التنفيذية وتشرف على هذا التنفيذ الوزارة المالية وتعتبر من أهم أجزاء الجهاز الإداري للدولة.

المطلب الأول: تحصيل الإيرادات وصرف النفقات

تتولى وزارة المالية باعتبارها عضو من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وابداعها في الخزينة العمومية أو في البنك المركزي وفقا لنظام الحسابات الحكومة المعمول به كما يتم الانفاق في الحدود الواردة في اعتمادات الميزانية ويتم تسجيل إيرادات الدولة في خزانة الدولة أو البنك المركزي وتحسب منها النفقات التي تلتزم بدفعها .

من هنا فإن عمليات تنفيذ الميزانية تنقل في أمرين هما عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات النفقات .

أولا : عمليات تحصيل الإيرادات

كما ذكرنا من قبل تختلف القيمة القانونية لإجارة السلطة التشريعية للإيرادات الواردة في الميزانية عن قيمتها في ما يتعلق بالنفقات . فإجازتها للنفقات تعني مجرد الترخيص للحكومة بالإنفاق في حدود المبالغ التي تم اعتماد ها . أما اجازتها للإيرادات فهي تنشئ التزاما على عاتق الحكومة بضرورة تحصيل كافة المبالغ الواردة في الإيرادات ، بحيث لا تملك هذه عدم تحصيل جزء منها، وألا تكون قد ارتكبت خطأ نحاسب عليه أمام السلطة التشريعية.

ويتم تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفين مختصين في وزارة المالية مباشرة أو تابعين لجهات حكومية تتبع وزارة المالية، ويجب مراعاة عدة قواعد هامة في عمليات تحصيل الإيرادات العامة تتمثل في[1]:

- أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطريقة معينة وفقا لنص القانون.

- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير وقد ضمن المشرع حق الدولة في تحصيل إراداتها في أسرع وقت ممكن، بإعلاء الحكومة حق الامتياز على أموال المدين عن سائر الدائنين كما أعلاها الحق في اجراء الحجز الإداري لتحسين ديونها كما ميز حق الدولة في تحصيل دين الضريبة بتقريره أن المنازعة في دين الضريبة لا يوقف دفعها أولا ثم التظلم فيما بعد .

[1] - محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة " النفقات العامة – الإيرادات العامة ، الميزانية العامة للدولة ، الساحة المركزية ، بن كمنون ، الجزائر ، ط2 ، 2005، ص 446-447

- لضمان دقة و سلامة التحصيل فإنه من المقرر ووفقا للقواعد التنظيمية الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة، والأخرين المختصين بحباتها.

ثانيا : صرف النفقات

- اذا كانت مبالغ الإيرادات طبق مبالغ محتملة ومتوقعة فإن قانون الميزانية ينص على الحد الاقصى للمبالغ المصرح باتفاقها لكل غرض حيث لا يجوز للإدارة تجاوز الاعتمادات Credits المقدر تطبيق للمادة 26 من القانون 84 - 17 التي نص على ما يلي :

لا يجوز صرف أية نفقة بها يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في هذا القانون ما لم تنص الاحكام التشريعية على خلاف ذلك.

- تحكم صرف النفقات العامة قاعدة تخصيص الاعتمادات التي تعني أن توزع النفقات على مختلف الوزارات وبالنسبة لمختلف الأبواب في صورة اعتمادات معينة ومحددة لكل منها اعمالا لمبدأ التخصيص.
- كما يقصد بهذه القاعدة أيضا عدم رصد المبلغ الإجمالي للنفقات تتصرف فيه الادارة كما تشاء مما يترتب عنه عدم تحويل الاعتماد من باب أو مجال إلى آخر على أن القانون رقم 84 - 17 المتعلق بقوانين المالية يضمن المرونة تتعلق بنقل الاعتمادات Trandent des relis و تحويلها Virements des Credits.
- يمر صرف النفقة العامة بعدة مراحل أشار إليها قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 12 أوت 1990 في مواده 19 من إلى 22 وتتمثل فيما يلي :

أولا : الارتباط بالنفقة (أو عقدها)

وهو عبارة عن الواقعة المادية أو القانونية التي ترتب التزاما على عاتقا الادارة العامة: تعين الموظف، ابرام صفقة مع مقاول) ، أي ميلاد ووجود دين في ذمة الإدارة العامة.[1]

[1]- محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ، ص 109-111

ثانيا : تصفية أو تحديد النفقة

وهو التقدير الفعلي والحقيقي للمبلغ (التقويم النقدي) الواجب أداؤه بناء على المستندات التي تثبت وجود الدين و حلول أجله ... الخ.[1]

ثالثا : الأمر بالصرف

بعد معرفة مبلغ النفقة تحديدا يقوم الشخص المختص (الوزير، المدير) بإصدار الأمر إلى المحاسب Comtableبدفع ذلك المبلغ الى شخص معين ، بموجب وثيقة مكتوبة تسمى الأمر بالصرف Ordonnancement de Paiement أو Mondat de Paiement.

- يميز بين الأمر بالصرف الرئيسي والثانوي.
- فالآمرون بالصرف الرئيسيون هم أساسا ، مسؤولو الهيئات الوطنية ، الوزراء الولاة. رؤساء المجالس الشعبية البلدية. ومدراء المؤسسات العامة ذات الصيغة الادارية وعلى مسؤول عن هيئة أو مرافق أخرى تتمتع بميزانية ملحقة.
- أما الآمرون بالصرف الثانويون، فهم رؤساء المصالح الإدارية الأخرى ، حينما يخولهم التشريع ذلك .

رابعا : الصرف

يقصد بهذا الاجراء الدفع الفعلي للمبلغ المستحق لصاحبه عن طريق المحاسبة ، بعد التأكد من المستندات.

والمحاسبون هم موظفون موجودون بالإدارات العامة إلا أنهم لا يخضعون للسلطة الرئيسية للأمرين بالصرف بها. حتى يمكنهم مراقبة عملية الصرف النفقة من حيث مطابقتها للقانون .

- وإذا كانت المراحل السابقة توصف بأنها مراحل إدارية فعملية الصرف في المرحلة الحسابية تطبيقا لمبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسبين .[2]

[1] - محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ، ص 109-111

[2] - محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 447

المطلب الثاني : الرقابة الإدارية

تتولى وزارة المالية الرقابة الادارية على تنفيذ الميزانية ، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم . كذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق السكرتيرين الماليين .و مديرى الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من نيبون عنهم .

والرقابة الإدارية لتنفيذ الميزانية في مصر تتم عن طريق وزارة المالية حيث تخصص لهذا الغرض موظفين تابعين لها يقومون بعملهم في الوزرات والمصالح المختلفة ومنهم يتكون القسم المالي للوزارة ويشمل المراقب المالي ومدير الحسابات ووكلائها في الوزارة وتتم الرقابة الادارية من الناحية العملية في طريقتين أساسيتين:[1]

- **الرقابة الموضوعية:** وتعنى انتقال الرئيس إلى مكان عمل المرؤوس ليتأكد من مباشرته لعمله على نحو دقيق ، ومثالها أن ينتقل مدير المالية العامة الى مكاتب رؤساء المصالح . ورئيس المصلحة إلى مكاتب رؤساء الدوائر ، ورئيس الدائرة الى مكاتب سائر الموظفين التابعين له وهكذا.
- **الرقابة على أساس الوثائق :** هنا لا ينتقل الرئيس إلى محل عمل مرؤوسيه ولكن يقوم بفحص أعمالهم من خلال التقارير والوثائق والملفات ، وتبدو هذه الطريقة أسير في التطبيق من الناحية العملية من الطريقة السالفة ، الرقابة الموضوعية حيث أن انتقال الرئيس إلى مكان عمل مرؤوسيه قد يؤدي وخاصة في الدول النامية على العمل ودفع بصورة مؤقتة مما يؤثر بالسلب على سير العمل ولا يحقق الرقابة الفعالة على تنفيذ الميزانية للدولة ، ولذا فإن أغلب الدول تأخذ بالطريقة الثانية ، الرقابة على أساس المستندات وتنقسم الرقابة الادارية من حيث توقيتها إلى رقابة قبل تنفيذ الميزانية وأخرى لتنفيذ الميزانية .[2]

وتنقسم الرقابة الإدارية من حيث توقيتها الى رقابة قبل تنفيذ الميزانية وأخرى لاحقة لتنفيذ الميزانية :

1- **الرقابة السابقة :** تمثل الجزء الأكبر والأهم من الرقابة الادارية. ويكون مهمتها عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها سواء كانت قواعد الميزانية أو القواعد المقدرة في اللوائح الادارية المختلفة.

وقد نص قانون الموازنة العامة على وجوب امتناع مديري الحسابات ورؤسائهم و و كلائهم عن التأثير على كل أمر بصرف مبلغ اذا لم يكن هناك اعتماد أصلا أو اذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذا الصرف. واذا ترتب على تنفيذ الصرف تجاور الاعتمادات المخصصة في باب معين من أبواب الميزانية

[1] - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 342

[2] -محمد عباس محزي ، مرجع سابق ، ص 373

أو نقل اعتماد من باب إلى آخر . كما نص أيضا هذا القانون على أنه يتعين على المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للحكومة ووحدات الحكم المحلي والوحدات الاقتصادية اخطار وزارة المالية ز الجهاز المركزي للمحاسبات بأي مخالفة مالية .[1]

2- **الرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية :** يقصد بها الرقابة الإدارية اللاحقة على الحسابات و تتلخص في إعداد حسابات شهرية وربع سنوية و سنوية ، ويقوم المراقب المالي في كل وزارة أو مصلحة بمناسبة [2] إعدادها بفحصها للتأكد من سلامة المركز المالي للوزارة أو المصلحة وبمراجعة دفاتر الحسابات المختلفة ويضع عن كل هذا تقريرا يرسله مع الحسابات إلى المديرية العامة للميزانية في وزارة المالية وتشمل أيضا بجانب الرقابة على الحسابات الرقابة الخزينة وعلى المخازن للتأكد من عدم حدوث اختلاسات أو مخالفات مالية .

و مما هو جديد بالذكر أن الرقابة الادرية، أيا كان نوعها لا تعدو أن تكون رقابة من الادارة على نفسها ، أي أنها رقابة ذاتية أو داخلية، طبقا للقواعد التي تضعها السلطة التنفيذية ، ولذا فإنها لا تعد كافية للتأكد من التصرف في الأصول العمومية ، إذ كشفت التطبيقات العملية أن مراقبة الغدارة لنفسها قد أدى إلى العديد من مظاهر النسيب والاسراف بل والانحراف المالي و التي كان مصدرها الأساسي يمكن في انعدام الاشراف والرقابة على لسلطة التنفيذية في قيامها بتنفيذ الميزانية ولذا فإن الرقابة الادرية على تنفيذ الميزانية العامة لم تعد ذات أهمية في هذا الشأن

المطلب الثالث: الرقابة التشريعية والمستقلة

تتولى البرلمانات في الدول الديمقراطية مباشرة الرقابة التشريعية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة فإذا كانت المجالس هي التي تقوم باعتماد ميزانية الدولة فإنه من الطبيعي أن يمنح لها حق الرقابة على تنفيذها للتأكد من سلامة وصحة تنفيذها على النحو الذي اعتمد لها واجازتها به.

وتشمل تلك الرقابة التي يطلق عليها كذلك الرقابة السياسية ، في مطالبة البرلمان بتقديم الايضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات . والايرادات العامة سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجوابات ، فمن حق اللجان المالية التابعة للبرلمانات أن تستدعي مختلف السلطة التنفيذية عند الضرورة للاستماع إليهم فيما يخص مالية الدولة العامة أو ماليتهم الخاصة كما قد تتمثل الرقابة التشريعية عن طريق مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية السابقة .

[1] - سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 343

[2] - مرجع نفسه ، ص 453

وعلى هذا فإن الرقابة التشريعية على الميزانية العامة تتمثل في مرحلتين المرحلة المعاصرة لتنفيذ الميزانية ، والمرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة .[1]

1- المرحلة المعاصرة لتنفيذ الميزانية

تختص بالرقابة التشريعية لجنة الشؤون المالية في البرلمانات وهي " لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية " و التي لها أن تطلب البيانات والمستندات والوثائق اللازمة عن تنفيذ الموازنة العامة أثناء السنة المالية فإذا تبين وجود أي مخالفة للقواعد المالية الخاصة لتنفيذ الميزانية فإنه يكون من حفظها تقديم أسئلة و استجوابات على الوزراء المختصين عن كيفية تنفيذ الميزانية .

بل وأيضا تحريك المسؤولية السياسية ضد كل من يثبت في حقه ارتكاب مخالفة للقواعد المالية المتعلقة بسير وتنفيذ الميزانية . أضف إلى ذلك أن السلطة التشريعية تتمكن من إجراء الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة عندما تلجأ الحكومة إلى البرلمان ، طالبت فتح الاعتمادات إضافية حيث تقوم الحكومة بالضرورة بتقديم معلومات كافية إليها عن حالة تنفيذ الميزانية وتبرير طلبها بفتح هذه الاعتمادات ومناقشة الحكومة في سياستها المالية.

المرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية

تتعلق تلك المرحلة بعرض الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية لمناقشته ، واعتماده ثم إصداره أما في شكل قانون أو في شكل اقرار من رئيس الدولة ، فالمجالس النيابية، كما رأينا تقوم باعتماد الميزانية بعد تنفيذها مما يستنبع ذلك منطقيا، أن تعرض عليها نفس الميزانية بعد تنفيذها للتأكد من تطبيقها على نحوا اعتمادها لها ، فتقوم بالاطلاع على النتائج الفعلية للحساب المالي للدولة عن السنة المالية لهذه الميزانية ومدى مطابقتها للميزانية في الصورة التي اعتمدتها سواء بالنسبة للنفقات المعتمدة أو حصيلة الإيرادات .

ويشمل اعتماد المجلس النيابي للحساب الختامي اعتماد المبالغ التي أنفقت و التي حصلت بالفعل واعتماد للإضافة ما قد يتحقق من فائض الايرادات عن النفقات للاحتياطي العام أو تغطية مقدار العجز الناتج عن تجاوز النفقات للإيرادات عن طريق السحب من هذا الاحتياطي واعتماده[2].

فإذا تبين للسلطة التشريعية سلامة الموقف المالي للحكومة فإنها تقوم باعتماد هذا الحساب أما إذا تبين لها حدوث أيا مخالفات مالية جسيمة في تنفيذ الميزانية فيحق لها تحريك المسؤولية سياسية ضد الوزراء

[1] - محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 453

[2] - سوزي عدلي ، مرجع سابق ،ص 278

المخالفين وذلك عن طريق سحب الثقة من الوزير ، وقد يصل الأمر إلى سحب الثقة من الحكومة بأكملها.

وتكون الرقابة أكثر فاعلية اذا تمكنت الدائمة التشريعية من مناقشة الحساب الختامي مبكرا بعد انتهاء السنة المالية مباشرة. اذ ليس يخفى أن تغير الوزرات والوزراء قد يجعل منها مجرد رقابة شكلية أكثر منها موضوعية، وتأكيد لذلك وقد نصت المادة 118 من الدستور الدائم المصري لسنة 1971 على وجوب عرض الحساب الختامي لميدانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية.[1]

وبالرغم من فاعلية الرقابة التشريعية، فيعاقب عليها أن أعضاء السلطة التشريعية لا يكون لديهم الوقت الكافي والخبرة الفنية والمحاسبية الكافية لمناقشة الحساب الختامي الذي قد يصل الى آلاف الصفحات والأرقام مناقشة تفصيلية، اضف الى ذلك الأعباء والمهام السياسية الخطيرة.

الرقابة المستقلة

تعتبر هذه الرقابة اكثر أنواع الرقابة فاعلية. ويقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن عمل من الإدارة السلطة التشريعية تنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات و الإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلامة التشريعية وطبق للقواعد المالية المقدرة في الدولة .

وتختلف هذه الهيئة التي تقوم بالرقابة المستقلة من دولة لأخرى ففي فرنسا تتولى الرقابة على تنفيذ الميزانية هيئة قضائية مستقلة هي محكمة الحسابات، وهي محكمة ادارية منظمة تنظيما قضائيا . وفى الجزائر مجلس المحاسبة. و تتولى مهمة الحكم على كافة الحسابات العامة ما عدا الحسابات التي يعطي المشروع اختصاص النظر فيها إلى جهات أخرى.

وتتكون هذه المحكمة من عدة دوائر يرأس كل منها مستشار و يعمل بها عدد من المحاسبين يتولون تحضير التقارير المحاسبية والفنية التي تطلبها منهم المحكمة ويمثل الحكومة بها نائب عام و محامون عامين .

ويتمثل عمل هذه المحكمة إلى أمرين:

أولا : بعد قيام المحاسبين بتقديم حسابات الوزارات والمصالح المختلفة إلى المحكمة فإنها تقوم بتوزيع ذلك الحسابات على دوائرها للقيام بفحصها ومراجعتها للتأكد من سلامتها وعدم خروجها على إجازة

[1] - سوزي عدلي ، مرجع سابق ، ص 345-346

السلطة التشريعية للميزانية و مخالفتها للقواعد المالية المعمول بها ، فإذا قضت سلامة تلك الحسابات فإنها تصدر حكمها ببراءة ذمة المحاسب .اما اذا لم تكن الحسابات سليمة فإن هذا لا يخرج عن احد أمرين: الأول أن تكون الحسابات زيادة في الإيرادات أو نقص في النفقات السابق تقديرها وهنا تصدر المحكمة حكمها بأن الحسابات في حالت فائض أي ببراءة المحاسب ، والثاني: أن تكون بالحسابات عجز نتيجة قلة الايرادات أ و زيادة في النفقات السابق اعتمادها ، وفي هذه الحالة تصدر المحكمة حكمها بأن الحسابات في حالة عجز أي ادانة المحاسب، و يلتزم برد مبالغ العجز إلى خزانة الدولة و يمكن التنفيذ على أمواله جبرا دون أي إجراء واقف لهذا التنفيذ . ويكون للمحاسب حق الطعن في حكم المحكمة من طريق التماس إعادة النظر أو عن طريق النقص، وإذا أثبتت أنه غير مسؤول عنه فإنه يتم اخلاء مسؤوليته عن هذا العجز ، كما في حالة الصرف على أساس أوراق مزورة مثلا .

وهنا تكون رقابة المحكمة على الحسابات ذاتها ، وليس على المحاسبين ، ومن هذا تستمد تسميها بمحكمة الحسابات. كما أن اختصاص المحكمة مقصور على أعمال المحاسبين وليس لها أية سلطة على أعمال رجال الادارة (الوزراء - الموظفين التابعين لهم).

ثانيا : أن المحكمة باعتبارها هيئة فنية تقوم بوضع تقرير سنوي يضمن ما اكتشفه قصب من مخلفات صادرة من الوزارات أو الموظفين التابعين لهم أثناء ممارستها لعملها، وتقدمه إلى رئيس الدولة الذي يأمر دوره توزيعها على أعضاء السلطة التشريعية حتى يتمكنوا بناء عليه من مناقشة الحساب الختامي للدولة بصورة فعلية ، بالإضافة إلى ذلك تقوم محكمة المحاسبات أيضا بكل ما تطلبه منها السلطة التشريعية من تحريات وبحوث متعلقة بمسائل الايرادات والنفقات العامة .[1]

أ- الرقابة المالية والمحاسبة

يقصد بها قيام مجلس المحاسبة بمراقبة الايرادات والنفقات التي تتضمنها حسابات الدولة، للتأكد من تنفيذها بصورة سليمة دون ارتكاب إلى مخالفات للقواعد المالية . و مراجعة حسابات المعاشات والتأمينات الاجتماعية وفحص القرارات المتعلقة بشؤون العاملين ومراجعة حسابات السنوية و السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية والرقابة على المخازن ومراجعة الحسابات الختامية للشركات ومنشآت القطاع العام ويفحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف و كشف حوادث الاختلاس و الاهمال والمخالفات المالية وبحث أسبابها ووسائل تلافيها مستقبلا ، وبمراجعة تقارير مراقبي الحسابات والشركات التي تدخل في اختصاصه ، ويختص الجهاز بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد

[1] - سوزي عدلي ، مرجع سابق ، ص 348

إليه بفحصه أو مراجعة من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو رئيس الوزراء ويبلغ رئيس الجهاز ملاحظاته على الجهة طالبة البحث.[1]

ب-الرقابة الفنية

يكون للجهاز المركزي للمحاسبات أن يقيم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة وشركائها فيما يتعلق بأعمال الإدارة والتنظيم إذ من الحائز أن تكون هذه التصرفات سليمة من الناحية المالية والمحاسبة [2]ولكنها معينة من الناحية الفنية ، بكونها تراعي تنظيم العمل بأسلوب اقتصادي مقبول، مما يستلزم مراجعة لحسابات تكاليف أعمال هذه الجهات و مراجعة نتائج أعمالها وتحديد العائد منها، وتقوم هذا العائد اقتصاديا في ضوء ما سبق تحديده في الخطة الاقتصادية العامة أي أن من مهام الجهاز المركزي متابعة تنفيذ الميزانية العامة من الناحية المالية والحسابية وكذلك الناحية الفنية، حتى يتأكد نتائج الانفاق تتفق مع النتائج المرجوة له دون تبذير أو إسراف ، ويقوم الجهار بوضع تقارير ربع سنوية إلى جانب تقارير سنوية عن نتائج أعماله ومسؤولياته.

[1] - محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 460

[2] - سوزي عدلي ، مرجع سابق ، ص 351

خلاصة الفصل

مما سبق يتضح بأن الميزانية العامة هي بيان واضح عن العدليات المالية للدولة، من خلال رصد الايرادات العامة وتوضيح مجال صرفها (انفاقها) من أجل تحقيق التنموية المسطرة و المبرمجة من قبل الجهاز التنفيذي على صعيد المالي. الاقتصادي، الاجتماعي ، كما أن الميزانية تتكون من النفقات و الإيرادات العامة وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن المالي من خلال تعديل وتصحيح الناجمة عن عوامل عديدة تؤدي إلى حالة العجز حيث تباينت آراء ووجهات النظر بين نظريات الفكر الاقتصادي في تفسير طبيعة وأسباب العجز وبالتالي الحلول والمعالجات هي الأخرى كانت متباينة الاتجاه ، بالنظر لاختلاف السياسات المتتبعة من طرف الحكومات، وحسب طبيعة الظرف الاقتصادي للبد وامكانية الاقتصادية.

مراقبة و تنفيذ : الميزانية هي متابعة وتنفيذ خطط الانفاق المالي للحكومة، تشمل ذلك مراقبة كيفية استخدام الأموال و تنفيذ البرامج والمشاريع المالية المخطط لها ، يتم ذلك من خلال انشاء آليات وإجراءات المراقبة الاتفاق وضمان أن يتم استخدام الأموال ب شكل فعال وفقا للأهداف المحددة ، كما يتم تنفيذ الميزانية من خلال توجيه الأموال إلى الجهات المعينة و متابعة تقدم التنفيذ و تحقيق النتائج الموجودة ، هدفها الرئيسي هو ضمان الثقافية والمساءلة في إدارة المال العام.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول مؤسسة محاجر الغرب –سيدي لخضر

تمهيد

تمثل المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات وتعتبر مسرحا وميدانا لنظريات وتطبيقات البناء وتطوير الاقتصاد.

وفي إطار التطور الهام الذي شهدته التكنولوجيا وأثرها في الحياة جعل المؤسسة تتحكم إلى حد بعيد في إنتاجها واستعمالها وممارسة جانب هام من السياسة وتعتبر رأس التنمية والقلب النابض وازدهاره وترقية الشعوب وسموها إلى ما هو أفضل، وهذا ما جعل كل من الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين يهتمون بدراسة معمقة للمؤسسة الاقتصادية من شتى الجوانب وسعيهم الدائم إلى ما يحتاجه المحيط والمستهلك خاصة والمجتمع عامة، متماشية مع التطور التكنولوجي والانفتاح على العالم الخارجي معتمدة على المحاسبة خاصة وهي تسجيل كل عمليات المؤسسة اتجاه الغير وفق المخطط الوطني للمحاسبة وهي عنصر أساسي فيها حيث نعرف من خلالها المؤسسة.

ونظرا للمكانة المرموقة التي تحتاجها المؤسسة قمنا بدارسة ميدانية في فترة التربص للمؤسسة الصناعية والتجارية محاجر الغرب" بسيدي لخضر كونها تغطي حاجيات مستهلكي ولايات الغرب الجزائري لمادة الرمل الذي اعتبره الاختصاصيون ذو جودة عالية على المستوى الوطني، لذا بدأ المتعاملون يتهافتون على اقتنائها من كل حدب وصوب.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى 3 مباحث :

- **المبحث الأول : تقديم مؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر**
- **المبحث الثاني : التقييم المالي للمؤسسة محاجر الغرب – سيدي لخضر**
- **المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية لخزينة المؤسسة**

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر

خصص هذا المبحث للتعرف على نشأة مؤسسة محاجر الغرب و أهم مهامها .

المطلب الأول : نشأة المؤسسة

لقد تم إنشاء المؤسسة عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي لخضر في جلسته العادية ليوم 04/11/2002 تحت رئاسة السيد قاضي ميلود بصفته رئسا للبلدية و عين السيد بالميلود أعضاء المجلس الشعبي البلدي و عددهم عشرة و أمام هذه ككاتب للجلسة بحضور جميع الوضعية و قصد الحفاظ على التوازن المالي للبلدية ، و بعد الاستغلال العشوائي للرسل رئيس صفه إنشاء مؤسسة التسيير و استغلال المرملة البلدية سيدي لخضر وفق القوانين لاسيما.

- القانون رقم 90/08 بتاريخ 07/04/1990 المتعلق بالبلدية وخاصة المادة 138/1370
- القانون رقم 90/11 المؤرخ في 21/04/1990 المتعلق بعلاقات العمل .
- المرسوم 83/200 المؤرخ في 19/03/1983 المحدد لشروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية وتنظيمها و سيرها.
- و بعد قرار المجلس بالإجماع.

1- إنشاء مؤسسة تسيير و استغلال المقلع الرملي بسيدي لخضر و الكائن مقرها الاجتماعي بشارع حقاني حمو سيدي لخضر.
2- رأس مالها 10.000.000.00 دج .
3- بطلب من السيد والي الولاية المصادقة على المداولات وفق أحكام المادة 08/200 المذكور أعلاه .
4- وبعد أن تداول المجلس الشعبي البلدي قصد تنمية المؤسسة واقتراحات الأسماء الأتية :

- مناجم الغرب .
- سيدي لخضر منجم.
- مناجم الظهرة.

تم اختيار الاسم التجاري من إدارة المركز الوطني للسجل التجاري المفوض قانونيا و هو محجرة الغرب بمقتضى شهادة رقم 811/135 المؤرخة في 17/12/2002.

و بعد المصادقة شرعت المؤسسة في فتح أبوابها و مزاولة النشاط الإداري ابتداء من 2003/01/01تحت إشراف السيد مزيليط مختار ابتداء من 01/04/2003 شرعت في عملية بيع الرمل بقلع أولاد سي العربي سيدي لخضر و ما زالت إلى يومنا هذا تنشط.

المطلب الثاني : أهداف وتعريف المؤسسة

إن إنشاء مؤسسة لا يتم إلا من قصد أغراض و كون هذه الأخيرة مبنية على الربح أو حتى يتم البقاء و مواصلة المسير و ضمان الاستمرارية و هذا من ميزات محاجر الغرب حيث هذه الخيرة تمون كل مشاريع البناء على مستوى الغرب الجزائري بمادة الرمال الصالحة للبناء ، كما أنها تمول الولاية 30 و البلدية 60 و امتصاص البطالة على مستوى المقلع خاصة كما أنها تسعى إلى جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن الأوفياء ، و هي و مشاريع تنموية كالاستثمار مثلا مع شركة الخطوط الجوية عن طريق الأسهم .

1- أفاق المرملة

إن مجلس الإدارة و التسيير يتصور مستقبليا ما يلي:

- مراجعة تسعيرة المتر المكعب الواحد من الرمل.
- مراجعة القانون الأساسي للمؤسسة.
- الاستثمار في مواد البناء و المناجم و المساحة .
- البحث عن مناجم أخرى في الملح الرمل الأحمر الجبس الحصى .
- شراء و اقتناء بعض الآلات .
- تصليح وضعية عمال المؤسسة من حيث المحل و المكان الذي تعمل فيه وخاصة الإطارات و هذا نظرا للقانون 90/11 من حيث علاقات العمل.
- توظيف مهندس مختص في مجلس الإداري.
- مراعاة كيفية تخليص المهمات التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم(03) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

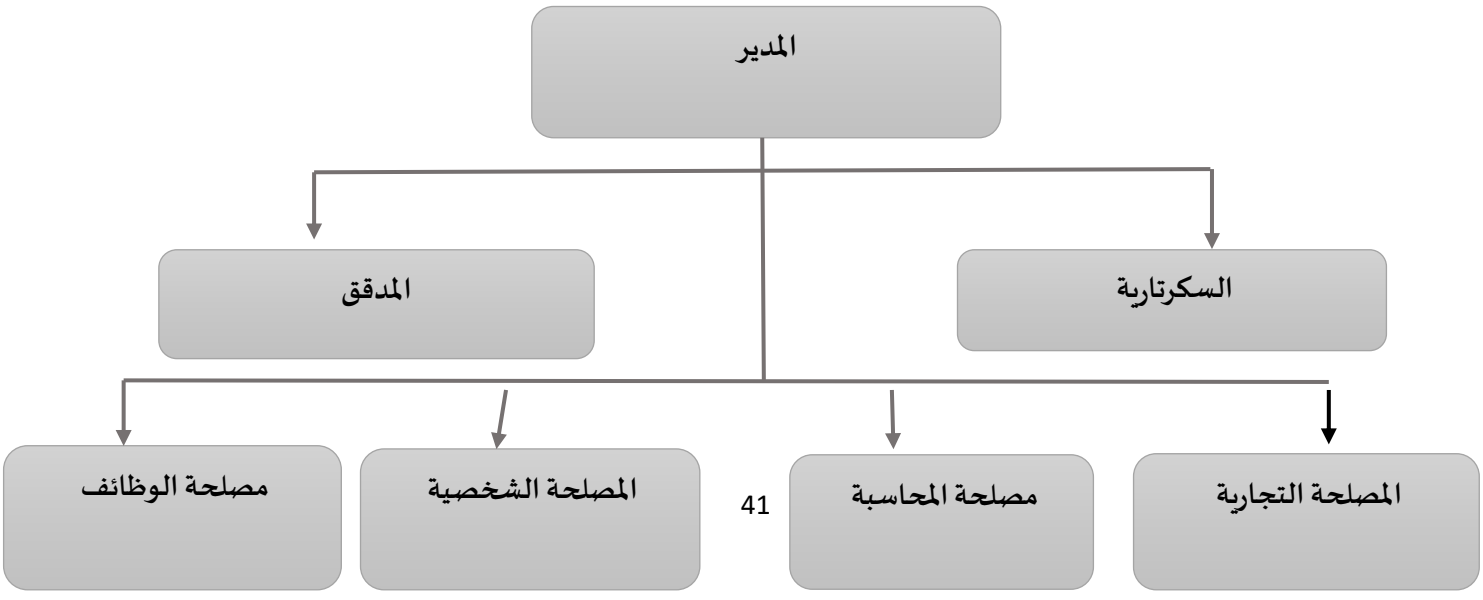

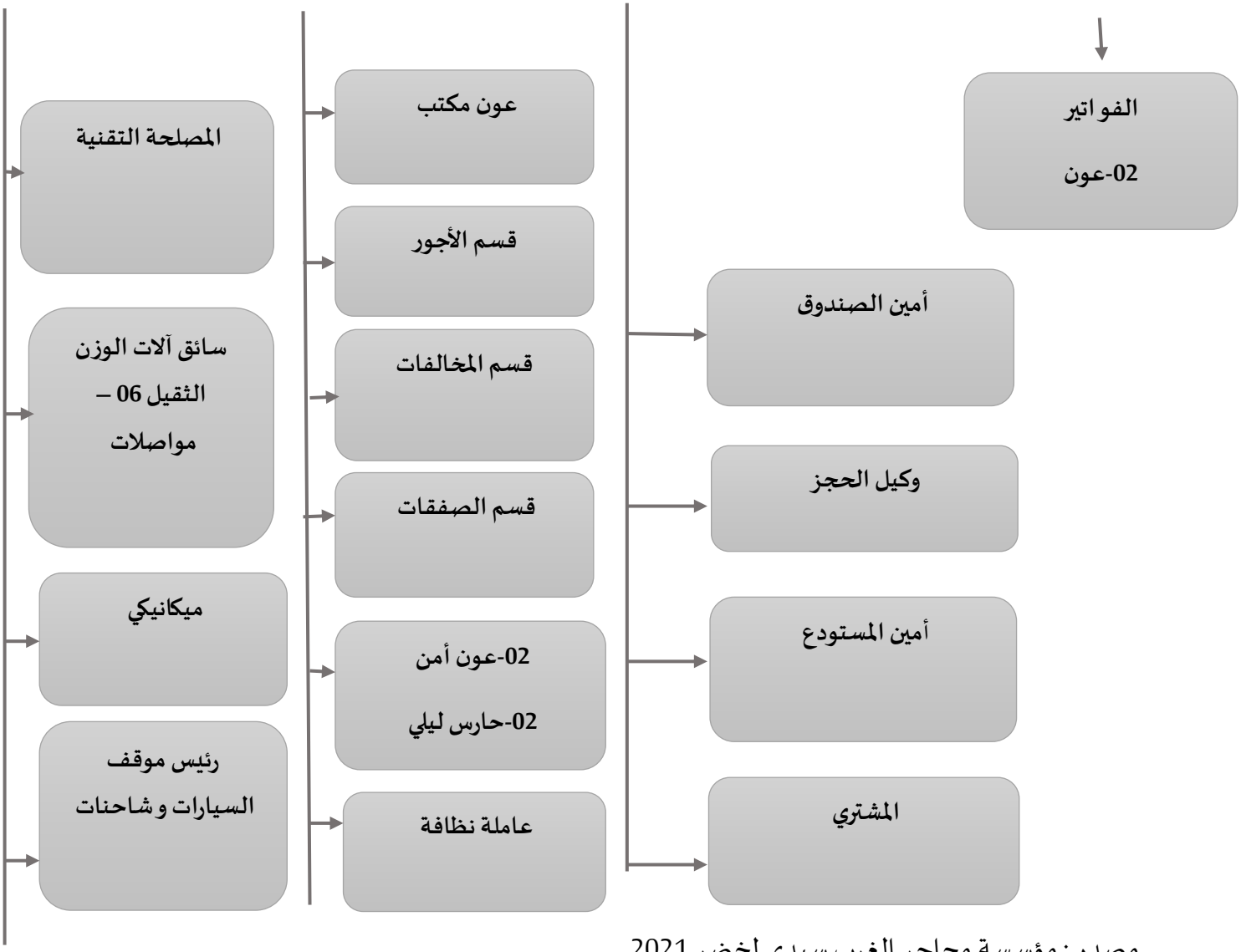

مصدر : مؤسسة محاجر الغرب سيدي لخضر 2021

الهيكل التنظيمي و القانون الداخلي للمؤسسة

- القانون الداخلي للمؤسسة:

يحث القانون الداخلي للمؤسسة علة 58 مادة موزعة على 5 فصول:

الفصل الأول: الانضباط في المؤسسة من المادة 1 الى 15 .

الفصل الثاني من المادة 16 الى 26.

الفصل الثالث: من المادة 27 الى 37 .

الفصل الرابع من المادة 38 الى 48 .

الفصل الخامس من المادة 49 الى 58 التدابير الأدبية العامة.

التعريف بأهم اقسام الهيكل التنظيمي للمؤسسة

- **الادارة العامة**

وظيفتها تسيير المراقبة و السهر على حسن المؤسسة، تنظم وتراقب جميع مصالح المؤسسة وتتكون من المدير العام الذي مهمته ادارة المؤسسة وتسييرها بشكل فعال.

السكرتارية : تعتبر مساعدة للمدير ، تقوم بضبط المواعيد للمدير وتقوم بجميع الاتصالات في مجال العمل.

- **مصلحة المبيعات**

تشرف هذه المصلحة على عمليات البيع وتقديم الخدمات بالنسبة لكل ما هو موجود داخل المؤسسة، تعتبر الرابط الاساسي بين مصلحة الاستغلال و مصلحة المحاسبة.

بالنسبة لمصلحة الاستغلال : التحكم هفي الكمية المستخرجة وهذا بعد التأكد من طرف الرئيس وهذا من أجل تحديد الأتاوى المنجمية.

بالنسبة لمصلحة المحاسبة : يتم عبر هذه بالمصلحة استخراج فواتير تقدم نسخة للزبائن ونسختين أولى خاصة بالبنك والثانية خاصة بالمبيعات.

وتتعامل المؤسسة مع كل أصناف الزبائن:

- ❖ الخواص : ومن بين الشروط التي يجب تنفيذها لإتمام عملية البيع منها :
  1- السجل التجاري
  2- بطاقة الجباية
  3- سند الطلب
  4- بطاقة النقل (مختص في نقل البضائع)
  5- مقاولين بالإضافة الى الشروط السابقة لابد من :
- المشروع : أي المشروع الذي يريد المقاول انجازه .
- البطاقة الرمادية للشاحنة.
- ❖ -المؤسسة العمومية والخاصة : لإتمام البيع لابد من وجود اتفاقية مبرمة بين المؤسسة والدولة .

- **مصلحة التدقيق**

تقوم هذه المصلحة بفحص وتقديم المعلومات المالية والمحاسبية داخل المؤسسة بهدف كشف الأخطاء و التلاعبات ان وجدتكما تقوم بتقديم أداءه.

حيث يقوم المدقق داخل المؤسسة بتقديم صحة ومصداقية وشرعية المعلومات المالية و المحاسبية.

- **مصلحة المستخدمين**

هذه المصلحة مكلفة بتسيير وتنظيم المستخدمين داخل المؤسسة كما تحتوي هذه المصلحة على سجلات تنظيم وتسيير عملها.

❖ سجل دخول وخروج المستخدمين:

يحتوي على : اسم ولقب العامل الجنس، تاريخ ومكان الميلاد، العنوان، منصب العمل، تاريخ التشغيل ، تاريخ نهاية عقد العمل، رقم الضمان الاجتماعي.

❖ سجل خاص بالعطل السنوية :

بالإضافة الى ما سبق، مدة العطلة تاريخ بداية ونهاية العطلة.

تقوم هذه المصلحة بمسك ملفات خاصة بكل عامل وتحتوي على وثائق خاصة به وكذلك ملف السلوك.

- **مصلحة المحاسبة**

تقوم هذه المصلحة بإعداد القوائم المالية المتمثلة في حساب النتائج والميزانية الختامية وجدول تدفقات الخزينة الخاصة بالمؤسسة.

المبحث الثاني :التقييم المالي للمؤسسة محاجر الغرب – سيدي لخضر

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى دراسة ميدانية تطبيقية تتعلق بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة من حيث قدرتها على التحكم في سيولتها، هذه الدراسة لابد أن تتضمن عرض الميزانية المالية واعداد الميزانية المختصرة، وتحليل الأصول والخصوم.

المطلب الأول :عرض الميزانية المالية للمؤسسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الميزانية المالية للمؤسسة وهذا من خلال الفترة "2021-2022" وهذا بدوره سيسهل لنا مهمة تحديد وفهم الوضعية المالية، للمؤسسة وعرض الميزانية المالية يكون على النحو التالي:

الجدول رقم 01 : الميزانية المالية أصول 2021

الأصول	2022	2021
أصول غير جارية		
تثبيتات معنوية	**11056305,99**	**13552641,99**
تثبيتات عينية		**10541649,31**
بنايات	**3760529,90**	
تثبيتات عينية أخرى	**3139412,77**	**4322794,66**
تثبيتات تحت الاعتماد	**8249097402,00**	**8379995802,00**
تثبيتات يجري إنجازها		
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها		
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	**22716783,97**	**21973142,22**
ضرائب مؤجلة على الأصل	**6579158,96**	
مجموع الأصل غير الجاري	**8296349593,59**	**8430386030,18**
أصول جارية		
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	**6166343,60**	**6229478,06**
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	**149631722,18**	**130433613,19**
الزبائن	**103149626,51**	**82477770,59**

المدينون الآخرون	46294039,48	47935504,72
الضرائب و ما شابهها	188056,19	20337,88
الخزينة	144878676,79	149721001,88
مجموع الأصول الجارية	300676742,57	286384093,13
المجموع العام للأصول	8597026336,16	8716770123,31

الجدول رقم 02 : الميزانية المالية خصوم 2021-2022

الخصوم	2022	2021
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	10000000,00	10000000,00
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)	149624105,37	105262957,55
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع	30482133,74	48748514,09
رؤوس الأموال الخاصة أخرى / ترحيل من جديد	33349088,13	28961721,86
المجموع1	223455327,24	192973193,50
الخصوم غير الجارية		
ديون أخرى غير جارية	8249097402,00	8379995802,00
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	39518228,03	38038214,14
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	8288615630,03	8418034016,14
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة	1044500,00	234000,00
ضرائب	37384904,43	43755292,40
ديون أخرى	46525974,46	61773621,27
مجموع الخصوم الجارية(3)	84955378,89	105762913,67
مجموع عام للخصوم	8597026336,16	8716770123,31

المصدر :وثائق من داخل المؤسسة

المطلب الثاني :إعداد الميزانية المختصرة

يمكننا عرض الميزانيات المختصرة ،انطلاقا من الميزانيات المالية للسنوات2021-2022 كما يلي:

أولا :عرض الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم 03: جانب الأصول والخصوم المالية المختصرة سنوات 2022/2021.

الأصول	2022	2021	الخصوم	2022	2021
أصول ثابثة	8296349593,59	8 430 386 030,18	الأموال الخاصة	223455327,24	192973193,50
أصول متداولة	300676742,57	286384093,13			
قيم الاستغلال	6166343,60	6229478,06	ديون طويلة الأجل	8288615630,03	8418034016,14
قيم محققة	149631722,18	130433613,19	ديون قصيرة الأجل	84955378,89	105762913,67
قيم جاهزة	144878676,79	149721001,88			
مجموع	8597026336,16	8716770123,31	مجموع	8597026336,16	8716770123,31

الأصول	2022	2021	الخصوم	2022	2021
أصول ثابثة	%96,50	%96,71	الأموال الخاصة	2,60%	2,21%
أصول متداولة	%3,50	%3,29			
قيم الاستغلال	%0,07	%0,07	ديون طويلة الأجل	96,41%	96,57%
قيم محققة	%1,74	%1,50	ديون قصيرة الأجل	0,99%	1,21%
قيم جاهزة	%1,69	%1,72			
مجموع	%100	%100	مجموع	%100	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم لجانب أصول ميزانية ..... أن قيمة الأصول غير الجارية تفوق قيمة الاستخدامات الثابتة، حيث تقدر نسبها خلال الفترة 2021-2022 "**%96,71**،**%96,50**، على التوالي من مجموع نسب الأصول، وهذا يرجع إلى الارتفاع الكبير في قيمة التثبيتات المادية والمالية، والانخفاض في الحسابات الدائنة والضرائب.

أما خصوم المؤسسة تتكون أساسا وبنسبة كبيرة من ديون طويلة الأجل رؤوس الموارد الثابتة حيث قدرت نسبها بـ% 96.57،% 96.41 على التوالي، وتليها الخصوم المتداولة والتي أخذت بالارتفاع من سنة إلى أخرى .

كما نلاحظ أن :

- أصول ثابتة> 50% وهو ما يأكد أن المؤسسة صناعية
- الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل> أصول ثابتة هذا ما يدل على أن المؤسسة في استقرار مالي.

شكل رقم 04: عناصر الأصول والخصوم

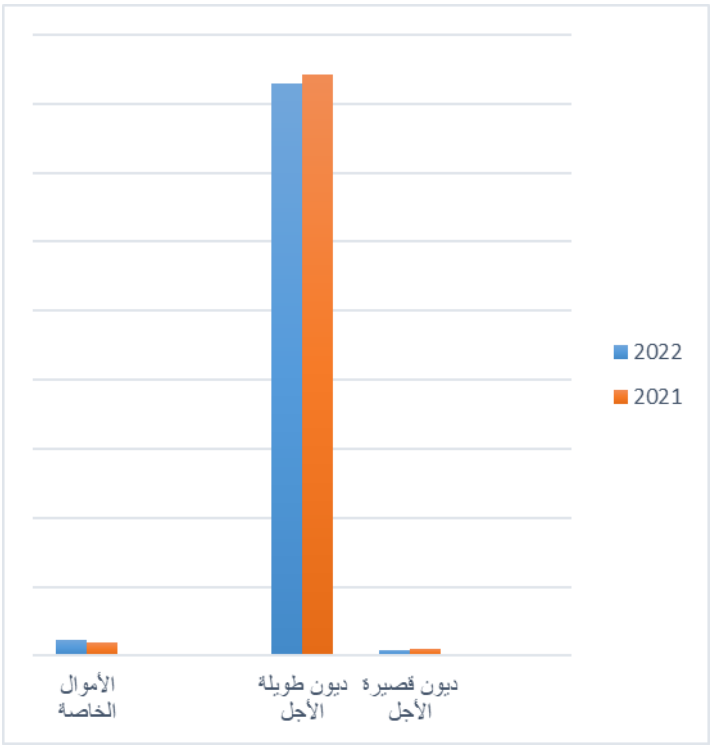

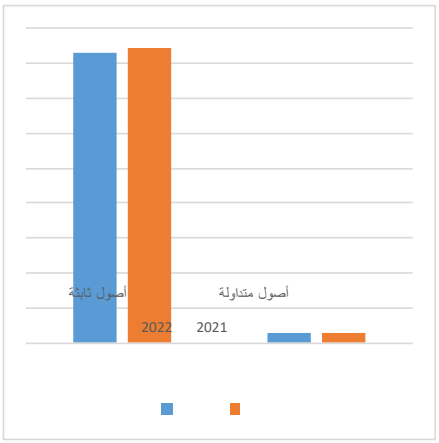

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة

المطلب الثالث :دراسة الأصول والخصوم

من خلاله سنقوم بتحليل نظري لكل من أصول وخصوم المؤسسة، كل على حدا، مع تبيان التغيرات التي آلت إليها عناصر ميزانية المؤسسة من سنة لأخرى مع ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

أولا :تحليل جانب الأصول

1. **الأصول الثابتة** :عند مقارنة الأصول الثابتة للسنوات محل الدراسة 2021-2022، لاحظنا أنها شهدت انخفاضا، حيث بلغت قيمتها لسنة 2021 بـ **030,18 386 430 8**دج، وسنة 2022 انخفضت إلى **8296349593,59**دج وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة تثبيتات عينية ومالية ومعنوية.
2. **الأصول المتداولة** :تشير الميزانية المالية للسنوات 2021-2022 إلى أن هناك اختلاف بسيط في الأصول من حيث القيمة والنسب من سنة إلى أخرى مقارنة مع بعضها البعض أو مع مجموع أصول الميزانية حيث بلغت 3.5% سنة 2022 و 3.29% سنة 2021.

أ- **بالنسبة لقيم الاستغلال** :شهدت هذه النسبة ارتفاعا متساوية حيث بلغت نسبتها 0.07% سنة 2021 و 2022.

ب- **بالنسبة للقيم القابلة للتحقيق**:بلغت هذه النسبة 1.50% سنة 2021 ليرتفع سنة 2022 إلى 1.74% وهذا مقارنة مع مجموع أصول الميزانية؛

ت- **بالنسبة للقيم الجاهزة**: بمقارنة نسبة القيم الجاهزة في السنوات2021-2022 فقد شهدت انخفاضا حيث بلغت سنة 2021 نسبة 1.72% وانخفضت سنة 2022 إلى 1.69%.

ثانيا :تحليل جانب الخصوم

1. **الأموال الخاصة**:عندما قمنا بمقارنة الأموال الدائمة للسنوات 2021-2022 وجدنا أنها شهدت ارتفاعا حيث بلغت سنة 2021 نسبة 2.21%، ثم سنة 2022 نسبة 2.60%
2. **بالنسبة للديون طويلة الأجل** :نلاحظ أن الديون طويلة الأجل تمثل نسبة كبيرة من مجموع الخصوم والتي بلغت 96.57% سنة 2021 وارتفعت قليلا سنة 2022 نسبة 96.41% .
3. **الديون قصيرة الأجل** :نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل شهدت انخفاضا سنة 2022 نسبة 0.99%، حيث كانت سنة 2021 بنسبة 1.21%، ونلاحظ أن نسبة الديون قصيرة الأجل ضئيلة بالنسبة لمجموع الخصوم حيث أنها عاجزة عن تغطية كل الأصول المتداولة خلال السنوات.

المبحث الثالث :دراسة الوضعية المالية لخزينة المؤسسة

بعد تحليل كل من الأصول والخصوم المتعلقة بالميزانية المالية للمؤسسة سنتطرق إلى دراسة وضعية الخزينة في المؤسسة من خلال حساب كل من مؤشرات التوازن وكذا بعض النسب الهامة مع تحليلها.

المطلب الأول:دراسة الوضعية المالية للخزينة بواسطة المؤشرات المالية

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة، وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى، حيث يتم حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المالية، إذ نجد هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساسا فيراس المال العامل، احتياجات راس المال العامل والخزينة الصافية.

1. رأس المال العاملFR

ويتم حسابه بطريقتين هما :

-من أعلى الميزانية :يحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

من أسفل الميزانية :يحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أصول متداولة– خصوم متداولة

ويعتبر راس المال العامل مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي:

سنوات	2022	2021
أموال الدائمة	8512070957,27	8611007209,64
أصول الثابتة	8 430 386 030,18	8296349593,59
FR	180621179,46	215721363,68

- **نجد خلال سنتي 2018 و2019 أن رس المال العامل موجب (FR >0)** يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية؛

2. الاحتياج في راس المال العاملBFR

ويمكن حسابه وفق الطريقة التالية:

الاحتياج فيراس المال العامل= (أصول متداولة + قيم محققة) - (ديون قصيرة الأجل- خزينة)

	2021	2022
(أصول متداولة + قيم محققة)	136663091,25	155798065,78
(ديون قصيرة الأجل- خزينة)	105762913,67	84955378,89
احتياجات راس المال العامل	30900177,58	70842686,89

- **إن الاحتياج في رأس المال العامل موجب (BFR >0)** ما يشير إلى أن **أصول متداولة للاستغلال** يمكنها تغطية ديونها المرتبطة بها.

3-الخزينة الصافيةTN

وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الخزينة الصافية= راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

	2022	2021
frng	180621179,46	215721363,68
BFR	30900177,58	70842686,89
TN	149721001,88	144878676,79

- **نجد خلال سنتي 2022 - 2021 ان الخزينة موجبة :**هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات راس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية، وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظيم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

الشكل رقم 05 : مؤشرات مالية

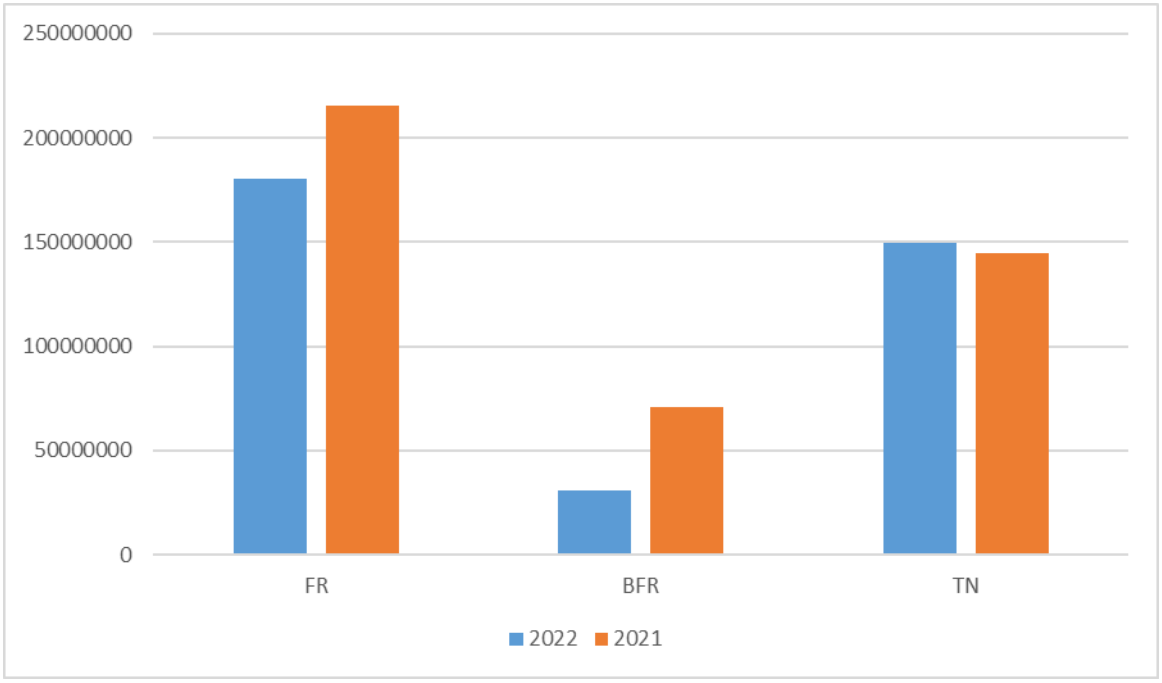

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

المطلب الثاني:دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ليست الغاية في التحليل المالي وانما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي.

أولا: نسب السيولة

وسنقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 04 : حساب مختلف أنواع نسب السيولة

نسب المردودية		2022	2021
السيولة العامة	**الأصول المتداولة /ديون قصيرة الأجل**	3.54	2.71
السيولة المختصرة	**(قيم جاهزة – قيم قابلة للتحقيق /)ديون قصيرة الأجل**	0.056-	0.18
السيولة الجاهزة	**قيم جاهزة /ديون قصيرة الأجل**	1.71	1.42

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

- **بالنسبة للسيولة العامة:** تظهر هذه النتيجة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية ونلاحظ من خلال النتائج أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت الواحد خلال السنوات 2021-2022، هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، لكن هذه الحالة سيئة وخطيرة على المؤسسة؛
- **بالنسبة للسيولة المختصرة :**تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية، وتكون قيمتها محصورة بين "0.5 و 0.3" ونلاحظ أن النسبة منخفضة سنتي 2021-2022، وهذه النسبة أقل من المستوى المطلوب وهذا يعني استغلال سيولتها بطريقة مثالية؛
- **بالنسبة للسيولة الجاهزة :**تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية وفي السنوات 2021-2022 النسبة متوسطة وهذا ما يفسر أن المؤسسة تقوم بتغطية التزاماتها الفورية .

ثانيا :نسب التمويل

نوضحها من خلال الجدول الآتي

الجدول رقم 05 : نسب التمويل

النسبة	العلاقة	2022	2021
نسبة قابلية التسديد	**مجموع الديون/مجموع الأصول**	0.97	0.98
نسبة التمويل الدائم	**أموال دائمة / الأصول الثابتة**	0.04	1.02
نسبة التمويل الذاتي	**الأموال الخاصة /الأصول الثابتة**	0.03	0.02
نسبة الاستقلالية المالية	**أموال الخاصة /مجموع الديون**	0.03	0.02

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **نسبة الاقتراض** :تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في معدل نسبة الاقتراض وهذا يعني انخفاض المخاطر الي قد تتعرض لها المؤسسة بسبب سداد قيمة الديون والفوائد؛
- **نسبة الاستقلالية المالية** :نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاثة لم تتجاوز الواحد مما يؤكد عدم الاستقلالية المالية للمؤسسة؛
- **نسبة التمويل الدائم** :تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ومن خلال حساب هذه النسبة اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة وحققت هامش أمان يغطي بعض الأصول المتداولة وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل؛
- **نسبة التمويل الخاص** :توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة وبما أن النسبة لا تفوق الواحد فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة غير ممولة عن طريق الأموال الخاصة.

المطلب الثالث :الحجم الأمثل لخزينة المؤسسة

1. جدول حسابات النتائج

الجدول رقم 06: جدول حسابات النتائج

بيان	2022	2021
رقم الاعمال	148842379,76	189187159,06
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها		
أعانات الاستغلال		
انتاج السنة المالية	**148842379,76**	**189187159,06**
المشتريات المستهلكة	7050023,29-	4798315,75-
الخدمات الخارجية	6107364,39-	4524022,61-
استهلاك السنة المالية	**13157387,68-**	**9322338,36-**
القيمة المضافة للاستغلال = (1 -2)	**135684992,08**	**179864820,70**
أعباء العاملين	76501896,63-	79217048,66-
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	8059943,82-	10984510,72-
الفائض الخام للاستغلال	**51123151,63**	**89663261,32**
المنتجات العملياتية الأخرى	725337,64	2898674,90
المنتجات العملياتية الأخرى	598741,25-	600310,73-
المخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	11285914,29-	26375966,23-
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		
النتيجة العملياتية	**41315473,76**	**66479858,87**
المنتوجات المالية		
الاعباء المالية		
النتيجة المالية		
النتيجة الجارية قبل الضرائب	**41315473,76**	**66479858,87**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	10852587,21-	17489890,99-

الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	19247,19	2332453,79-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**150919357,43**	**192980033,57**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**120437223,69-**	**144231519,48-**
نتيجة الأنشطة العادية	**30482133,74**	**48748514,09**
عناصر غير عادية (منتجات		
عناصر غير عادية (أعباء		
النتيجة غير العادية		
صافي نتيجة السنة المالية	**30482133,74**	**48748514,09**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

إنتاج السنة المالية كان موجب خلال سنوات الدراسة، وذلك لكون رقم الأعمال أكبر من تغير مخزونات المنتجات، أما بالنسبة لاستهلاك السنة المالية فنلاحظ أنه كان أقل من إنتاج السنة المالية، وهذا ما أدى إلى تحقيق قيمة مضافة للاستغلال موجبة، في حين نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال سجل نتائج موجبة على طول فترة الدراسة، هذا يعني أن القيمة المضافة للاستغلال المحققة من طرف المؤسسة كانت كافية لتغطية أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أما بالنسبة للنتيجة العملياتية فقد كانت موجبة خلال السنوات الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع فائض إجمالي الاستغلال ، وفيما يخص النتيجة المالية فقد حققت فائض لأن النتيجة العملياتية كانت مرتفعة.

الجدول رقم 11 : جدول تدفقات الخزينة

	2022	2021
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المستلمة من الزبائن.	156302637.00	204333045.20
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.	-141525822.60	-132561642.01
الفوائد و المصاريف المالية المدفوعة.	-66200.00	-81411.07

الضرائب على النتائج المدفوعة.	-17411031.99	15006152.00
تدفق الخزينة قبل العناصر غير العادية.	-260190.51	56633344.12
تدفق الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.	159063.02	462541.52
تدفق الخزينة الصافي من الأنشطة العملياتية	-2571137.59	56221302.60
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية.		
مدفوعات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.	779900.00	772000.00
تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.		
مدفوعات لحيازة قيم ثابتة مالية .	-1902187.50	-2252608.79
تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة مالية.	363000.00	168000.00
الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.		
الحصص و قسائم النتائج المتحصل عليها.		
تدفق الخزينة الصافي من الأنشطة الاستثمارية	-2321187.50	-1674758.75
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التمويلية.		
تحصيلات تابعة لإصدار أسهم.		
قسائم و حصص أرباح و توزيعات أخرى.		17974527.95
تحصيلات ناتجة عن القروض.		
تسديد القروض ومختلف الديون المشاة.		
C. تدفق الخزينة الصافي من الأنشطة التمويلية		17974527.95
تأثير تغير سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة.		
تغير خزينة الدورة (A+B+C)	-4642325.09	36571965.90
رصيد الخزينة و ما يعادلها في بداية الدورة.	149721001.88	113140035.01

رصيد الخزينة و ما يعادلها في نهاية الدورة.	144878676.79	140721001.88
تغير الخزينة للدورة.	-4842325.09	3952171165.90
التقارب مع النتيجة المحاسبية	-35324458.83	-12178548.19

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

الشكل رقم 06 : جدول تدفقات الخزينة

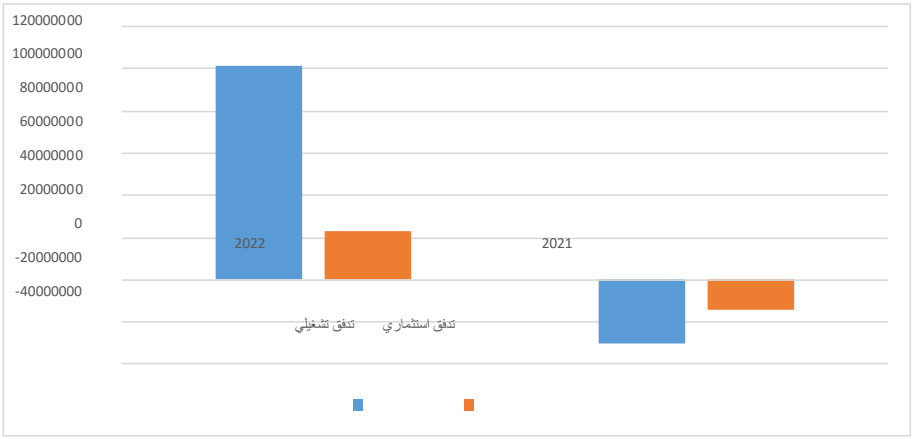

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

من خلال القراءة المالية للشكل والجدول أعلاه نلاحظ أ ن تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية سالبة خلال سنوات الدراسة، وتفسير هذا أن النتيجة الصافية سالبة(خسارة) وبملغ معتبر، وكذا عدم تحصيل مبالغ معتبرة من الحقوق لدى الزبائن لصالح المؤسسة، وفي الوقت نفسه ارتفاع حجم المدفوعات للموردين. وباعتبار كل هذا يبقى حجم التدفقات المتأتية من أنشطة الاستغلال(العملياتية)ضئيل جدا مقارنة بحجم الاستثمارات في النشاط الاستغلالي للمؤسسة، وأيضا مقارنة بحجم المبيعات المعتبر الذي لا يقابله تحصيل من الزبائن، مما يجعل الاحتياجات في رأس المال العامل غير مغطاة، مما يضطر المؤسسة إلى جلب ديون نتيجة تجمد الأموال لدى الزبائن، لذلك على المؤسسة إيجاد طرق فعالة لتحصيل مستحقاتها من الزبائن، لترفع من حجم التدفقات المالية المتأتية من النشاط الرئيسي للمؤسسة، وتتمكن من تلبية احتياجاتها من رأس المال العامل.

أما تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية موجبة خلال 2022 وسالبة خلال 2021، وتفسير هذا أن المؤسسة جلبت ديون كبيرة واقتنت بها تثبيتات، حيث وصل بها الحد إلى جلب ديون قصيرة الأجل ومولت بها دورة الاستثمار(اقتنت بها تثبيتات)، في حين لا تقابلها تحصيلات.

جدول رقم 07: مؤشرات قائمة تدفقات الخزينة:

		2022	2021
نسبة النقدية من النشاط التشغيلية	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية	-48.25	-21.72
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي=	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول	0.12	0.47
نسبة النقدية التشغيلية =	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية	-23.13	-8.73

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

نستطيع تفسير النسب المالية المقدمة من خلال النظر إلى الصياغة الحسابية لكل نسبة وماذا تمثل في السياق المالي للشركة. إليك التفسيرات:

1. **نسبة النقدية من النشاط التشغيلي**

هذه النسبة تعكس قدرة الشركة على توليد النقد من العمليات التشغيلية بالنسبة إلى النتيجة العملياتية. القيم السلبية تعني أن الشركة لم تتمكن من توليد النقد الكافي من العمليات التشغيلية بالنسبة إلى النتيجة العملياتية، مما يشير إلى وجود صعوبات في تحويل الأرباح التشغيلية إلى نقد فعلي.

2. **نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي**

هذه النسبة تعكس كمية النقد المتولد من العمليات التشغيلية بالنسبة إلى إجمالي أصول الشركة. انخفاض هذه النسبة من 0.47 في عام 2021 إلى 0.12 في عام 2022 يشير إلى تراجع في كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد النقد من العمليات التشغيلية.

3. **نسبة النقدية التشغيلية**

هذه النسبة تقيس قدرة الشركة على تحويل صافي الأرباح إلى تدفقات نقدية تشغيلية. القيم السلبية تشير إلى أن الشركة تواجه تحديات في تحويل أرباحها الصافية إلى نقد تشغيلي، مما يمكن أن يشير إلى مشاكل في التحصيل أو إدارة المخزون أو غيرها من جوانب الإدارة التشغيلية.

- **التحليل العام**

بناءً على هذه النسب، يمكننا ملاحظة تدهور الوضع المالي للشركة بين عامي 2021 و2022. النسب السلبية وانخفاض العائد على الأصول يعكس وجود مشاكل في الكفاءة التشغيلية وقدرة الشركة على تحويل الأرباح إلى نقد، وهو ما يعد مؤشراً سلبياً على الصحة المالية للشركة.

خلاصة الفصل

تنفيذ ومراقبة ميزانية مؤسسة اقتصادية هي عملية حيوية لضمان الكفاءة المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. تتضمن هذه العملية عدة خطوات وإجراءات تساعد في التخطيط المالي الدقيق ومراقبة الأداء المالي، فمن بين أدوات وتقنيات المراقبة: استخدام برامج وتطبيقات مالية لمراقبة الميزانية وتسهيل إعداد التقارير، استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لمراقبة الأهداف المالية والتشغيلية، استخدام النسب المالية لتحليل الأداء المالي والتنبؤ بالتوجهات المستقبلية.

ولنجاح تنفيذ ومراقبة الميزانية يجب الحفاظ على شفافية العمليات المالية والتواصل المستمر مع جميع الأطراف المعنية، ومراجعة الميزانية بانتظام لضمان مواءمتها مع التغيرات في البيئة الاقتصادية، والحفاظ على مرونة الميزانية لتتمكن المؤسسة من التكيف مع الظروف غير المتوقعة.

خاتمة

خاتمة عامة

مراقبة تنفيذ الميزانية تعتبر من العمليات الحيوية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وتحقيق الأهداف المخطط لها. تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، وتساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسات والدول على حد سواء. من خلال الرقابة المالية المستمرة، يمكن تتبع الانحرافات عن الخطة الأصلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. كما أنها تساهم في الكشف عن أي مخالفات أو إسراف غير مبرر، وبالتالي تدعم اتخاذ قرارات مالية فعالة استناداً إلى بيانات دقيقة.

في نهاية المطاف، تضمن مراقبة تنفيذ الميزانية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات بما يتماشى مع السياسات المالية العامة والأهداف التنموية.

نتائج

وقد خرجت دراستنا هذه بمجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية تتمثل في:

- تساعد مراقبة تنفيذ الميزانية في زيادة الشفافية و المساءلة داخل المؤسسة ، فعندما يتم تتبع الانفاق و المصروفات بدقة ، يكون من السهل تحديد أي انحرافات أو تجاوزات و معالجتها في الوقت المناسب.
- توفر مراقبة تنفيذ الميزانية معلومات دقيقة و حديثة عن الوضع المالي للمؤسسة ، مما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة بناء على بيانات واقعية .
- إن مراقبة تنفيذ الميزانية ليست مجرد إجراء إداري ، بل هي أداة استراتيجية تساهم في تحقيق الاستدامة المالية و النجاح التنظيمي على المدى الطويل .
- من خلال دراستنا للحالة المالية للمؤسسة ، عن طريق تقنيات التحليل المالي، تبين لنا أن المؤسسة تتمتع براس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة ، إلا أن خزينة المؤسسة تحتوي على فائض ناتج عن تغطية راس المال العامل الذي يعتبر كهامش أمان لكل احتياجات راس المال العامل، كما أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، وهذا راجع لكونها تلجأ إلى تغطية أصولها بنسبة كبيرة إلى التمويل الذاتي كما أنها لا تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل.
- وبالرغم من ان الحالة المالية للمؤسسة جيدة هذا لا ينفي وجود اختلالات فيها والتي تتمثل في توفر سيولة كبيرة غير مستغلة ومجمدة ولا تدر على المؤسسة بل العكس فهي تفقد المؤسسة مجموعة من الأرباح وتحملها تكاليف والتي تعرف بتكلفة الفرصة البديلة.

التوصيات

وعلى أساس ما ذكرناه يمكن اقتراح بعض التوصيات لعلها تساهم في مراقبة تنفيذ الميزانية في مؤسسة محاجر الغرب وذلك من خلال النقاط التالية:

- إنشاء وحدات مختصة للرقابة المالية و الداخلية لضمان متابعة دقيقة لكافة المعاملات المالية .
- إعداد تقارير مفصلة تعرض على المساهمين و أصحاب المصالح بشكل دوري .
- تقديم دورات تدريبية منتظمة للموظفين في قسم المالية و الإدارات الأخرى حول أهمية الرقابة المالية و كيفية تنفيذها بفعالية .
- إعداد ميزانية سنوية بناء على تقديرات دقيقة و معلومات تاريخية ، مع وضع خطط بديلة للتعامل مع السيناريوهات المختلفة .
- مراجعة و تحديث الميزانية بشكل دوري لمواكبة التغيرات في السوق و البيئة الاقتصادية .

باتباع هذه التوصيات ، يمكن لمؤسسة " محاجر الغرب " تحسين فعالية مراقبة تنفيذ الميزانية و تحقيق أهدافها المالية و الاستراتيجية بفعالية أكبر .

ملاحق

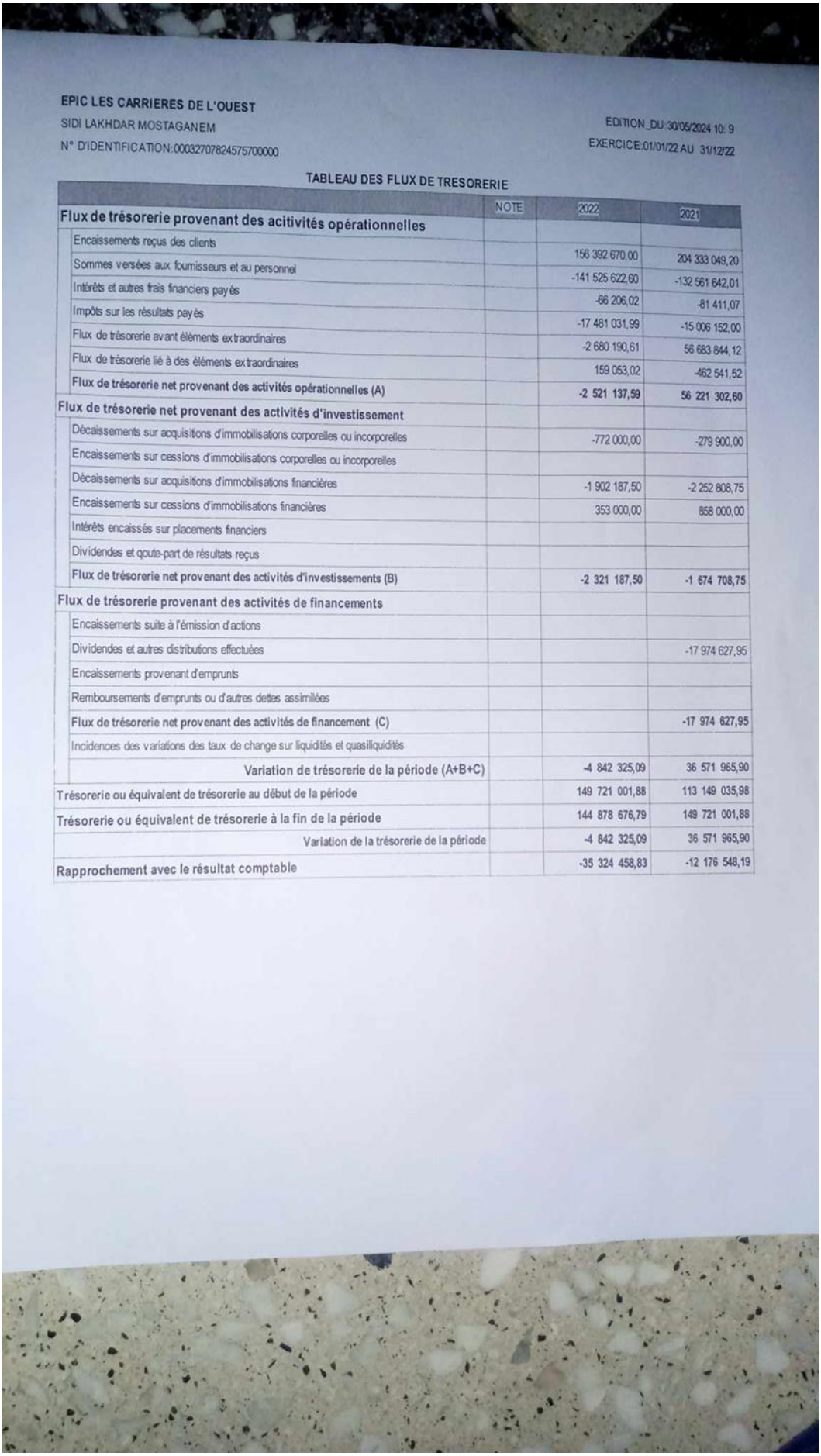

EPIC LES CARRIERES DE L'OUEST
SIDI LAKHDAR MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:000327078245757000000

EDITION_DU:30/05/2024 10: 9
EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2022	2021
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		156 392 670,00	204 333 049,20
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-141 525 622,60	-132 561 642,01
Intérêts et autres frais financiers payés		-66 206,02	-81 411,07
Impôts sur les résultats payés		-17 481 031,99	-15 006 152,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-2 680 190,61	56 683 844,12
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		159 053,02	-462 541,52
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-2 521 137,59**	**56 221 302,60**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-772 000,00	-279 900,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-1 902 187,50	-2 252 808,75
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		353 000,00	858 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-2 321 187,50**	**-1 674 708,75**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			-17 974 627,95
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			**-17 974 627,95**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-4 842 325,09**	**36 571 965,90**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**149 721 001,88**	**113 149 035,98**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**144 878 676,79**	**149 721 001,88**
Variation de la trésorerie de la période		-4 842 325,09	36 571 965,90
Rapprochement avec le résultat comptable		-35 324 458,83	-12 176 548,19

مؤسسة : محاجر الغرب

النشاط: إستخراج وبيع الرمال

العنوان :طريق حقاني حموا سيدي لخضر

ميزانية الخصوم

السنة المالية المقفلة 2022/12/31

الخصوم		صافي 2022	صافي 2021
رؤوس الاموال الخاصة			
راسمال تم صداره		10 000 000,00	10 000 000,00
راسمال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة - 1		149 624 105,37	105 262 957,55
اوراق اعادة التقييم			
فارق المعادلة -1			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع -1		30 482 133,74	48 748 514,09
رؤوس اموال خاصة اخرى / ترحيل من جديد		33 349 088,13	28 961 721,86
حصة الشركة المدمجة -1			
حصة ذوي الاقلية			
المجموع 1		**223 455 327,24**	**192 973 193,50**
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب -مؤجلة و مرصود لها			
ديون اخرى غير جارية		8 249 097 402,00	8 379 995 802,00
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		39 518 228,03	38 038 214,14
مجموع الخصوم غير الجارية -2		**8 288 615 630,03**	**8 418 034 016,14**
الخصوم الجارية			
الموردون و حسابات ملحقة		1 044 500,00	234 000,00
الضرائب		37 384 904,43	43 755 292,40
ديون اخرى		46 525 974,46	61 773 621,27
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية -3		**84 955 378,89**	**105 762 913,67**
مجموع عام للخصوم		**8 597 026 336,16**	**8 716 770 123,31**

مؤسسة : محاجر الغرب
النشاط: إستخراج وبيع الرمال
العنوان :طريق حقاني حموا سيدي لخضر

ميزانية الاصول
السنة المالية المقفلة 2022/12/31

الاصل	2022 اجمالي	اهتلاك رصيد 2022	2022 صافي	2021 صافي
اصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي او السلبي				
تثبيتات معنوية	25 425 760,00	14 369 454,01	11 056 305,99	13 552 641,99
تثبيتات عينية	-	-	-	8 388 300 334,20
اراضي				
بنايات	4 424 152,82	663 622,92	3 760 529,90	
تثبيتات عينية اخرى	135 015 378,02	131 875 965,25	3 139 412,77	4 322 794,66
تثبيتات تحت الاعتماد	10 577 498 400,00	2 328 400 998,00	8 249 097 402,00	8 379 995 802,00
تثبيتات يجري انجازها				-
تثبيتات مالية	-		-	0,00
سندات موضوعة موضع المعادلة - المؤسسات				
مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات اخرى مثبتة				
قروض و اصول اخرى غير جارية	22 716 783,97		22 716 783,97	21 973 142,22
ضرائب مختلفة	6 579 158,96		6 579 158,96	
مجموع الاصل غير الجاري	**10 771 659 633,77**	**2 475 310 040,18**	**8 296 349 593,59**	**8 430 386 030,18**
اصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	**6 166 343,60**		**6 166 343,60**	**6 229 478,06**
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	**0,00**		**149 631 722,18**	**130 433 613,19**
زبائن	103 149 626,51		103 149 626,51	82 477 770,59
مدينون اخرون	46 294 039,48		46 294 039,48	47 935 504,72
ضرائب و ما شابهها	188 056,19		188 056,19	20 337,88
حسابات دائنة اخرى و استخدامات مماثلة				
الموجودات و ما شابهها	-			-
الاموال الموظفة و الاصول المالية الجارية الاخرى				
الخزينة	**0,00**		**144 878 676,79**	**149 721 001,88**
مجموع الاصول الجارية	**6 166 343,60**	**0,00**	**300 676 742,57**	**286 384 093,13**
المجموع العام للاصول	**11 072 336 376,34**	**2 475 310 040,18**	**8 597 026 336,16**	**8 716 770 123,31**

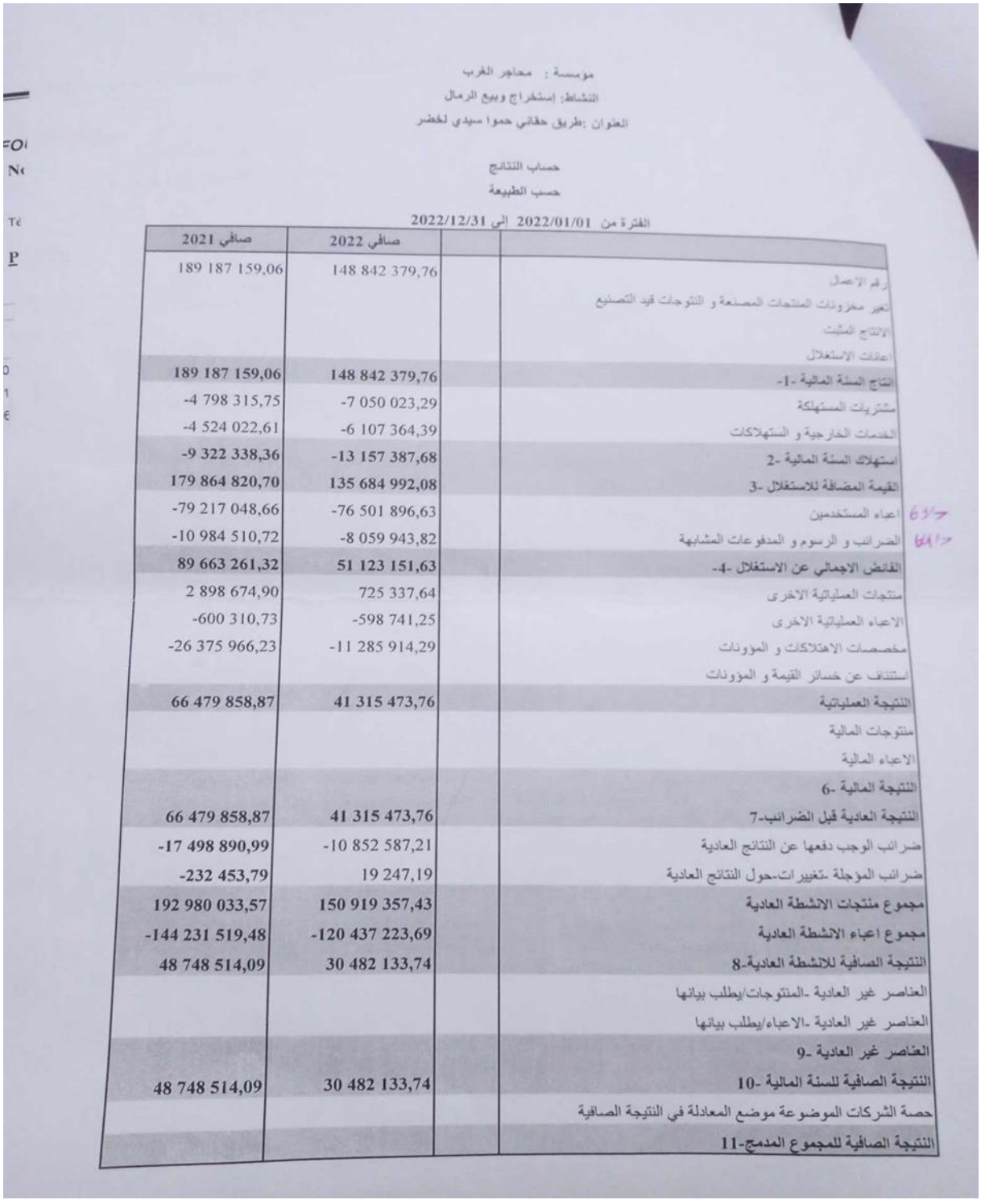

مؤسسة : محاجر الغرب

النشاط: إستخراج وبيع الرمال

العنوان :طريق حقاني حموا سيدي لخضر

حساب النتائج

حسب الطبيعة

الفترة من 2022/01/01 الى 2022/12/31

		صافي 2022	صافي 2021
رقم الاعمال		148 842 379,76	189 187 159,06
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و النتوجات قيد التصنيع			
الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية -1-		**148 842 379,76**	**189 187 159,06**
مشتريات المستهلكة		-7 050 023,29	-4 798 315,75
الخدمات الخارجية و المستهلكات		-6 107 364,39	-4 524 022,61
استهلاك السنة المالية -2		**-13 157 387,68**	**-9 322 338,36**
القيمة المضافة للاستغلال -3		**135 684 992,08**	**179 864 820,70**
اعباء المستخدمين		-76 501 896,63	-79 217 048,66
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		-8 059 943,82	-10 984 510,72
الفائض الاجمالي عن الاستغلال -4-		**51 123 151,63**	**89 663 261,32**
منتجات العملياتية الاخرى		725 337,64	2 898 674,90
الاعباء العملياتية الاخرى		-598 741,25	-600 310,73
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات		-11 285 914,29	-26 375 966,23
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
النتيجة العملياتية		**41 315 473,76**	**66 479 858,87**
منتوجات المالية			
الاعباء المالية			
النتيجة المالية -6			
النتيجة العادية قبل الضرائب-7		**41 315 473,76**	**66 479 858,87**
ضرائب الوجب دفعها عن النتائج العادية		-10 852 587,21	**-17 498 890,99**
ضرائب الموجلة -تغييرات-حول النتائج العادية		19 247,19	**-232 453,79**
مجموع منتجات الانشطة العادية		**150 919 357,43**	**192 980 033,57**
مجموع اعباء الانشطة العادية		**-120 437 223,69**	**-144 231 519,48**
النتيجة الصافية للانشطة العادية-8		**30 482 133,74**	**48 748 514,09**
العناصر غير العادية -المنتوجات/يطلب بيانها			
العناصر غير العادية -الاعباء/يطلب بيانها			
العناصر غير العادية -9			
النتيجة الصافية للسنة المالية -10		**30 482 133,74**	**48 748 514,09**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج-11			

قائمة المصادر و

المراجع

قائمة المصادرو المراجع

- القرآن الكريم ، سورة يوسف ، ص235، الآية رقم : 55-56
- أبو منصف ، مدخل للتنظيم الإداري و المالية العامة ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2005 .
- أحمد الجبير ، المالية العامة و التشريع المالي ، الآفاق المشرقة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 .
- جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة ، المفاهيم و القواعد و المراحل و الاتجاهات الحديثة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004 ، ط1 .
- حسن عبد الكريم و محمد خالد المهايمني ، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ و الرقابة ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 64، 2007.
- خالد شحاذة خطيب و أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 ، ط1 .
- زينب كريم داودي ، دور الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة ، دار الصفاء النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013.
- سعيد عبد العزيز عثمان ، مقدمة في الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، د.س ،ن .
- سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، دون نشر ، 2008 ، ط1.
- عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية المالية ، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ط1.
- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
- فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ط1.
- محمد الصغير بعلي و أبو العلا يسرى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003.
- محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، عمان ، 2008.

- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة " النفقات العامة – الإيرادات العامة ، الميزانية العامة للدولة ، الساحة المركزية ، بن كمنون ، الجزائر ، ط2 ، 2005.
- مؤيد عبد الرحمن الدوري و طاهر موسى الحناوي ، إدارة الموازنات العامة ، دار زهران ، عمان ، 2000 .
- عبد الله إبراهيم علي و أنور العجارمة ، المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة و النشر ، عمان ، 2009.

رسائل الماجستيرو الدكتوراه

- صبرية كردوي ، ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود و تمويل ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، دفعة 2013 -2014 .
- مسعود درواسي ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر : 1990-2004 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، الجزائر ، دفعة 2005-2006.
- نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، دفعة 2011-2012 .
- محمد بن عزة ، ترشيد الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، دفعة 2009-2010.

المراسيم التنفيذية

- القانون رقم : 84-17 ، المؤرخ في 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 18، الصادرة في 1984/07/10
- القانون رقم : 90-21 المؤرخ في 21 أوت 1990 يتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 الصادرة في 1990/08/15

ملخص

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المتبعة لتسيير الميزانية العامة لمؤسسة محاجر الغرب وإن دور الميزانية العامة لا يكتمل بمجرد التحضير والاعتماد و التنفيذ بل لابد من المرور في مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للتأكد من مدى انطباق تقديرات الميزانية على ما تحقق منها فعلا ، وتنوع أوجه الرقابة المالية، فهي رقابة سابقة أو لاحقة أو معاصرة إذا نظرنا إليها من حيث توقيتها وهي رقابة ادارة تشريعية أو مستقلة اذ نظرنا إليها من حيث مصدرها.

الكلمات المفتاحية : الميزانية العامة ، مؤسسة محاجر الغرب ، الرقابة المالية

Summary :

The study aimed to identify the procedures used to manage the general budget of the Western Quarries Corporation. The role of the general budget is not complete merely by preparing, approving and implementing it. Rather, it must go through the stage of monitoring the implementation of the general budget to ensure the extent to which the budget estimates apply to what has actually been achieved, and the diversity of aspects of control. Financial oversight is prior, subsequent, or contemporary if we look at it in terms of its timing. It is oversight by a legislative or independent administration if we look at it in terms of its source.

Keywords: general budget, Western Quarries Corporation, financial contro